الصحيفة

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

العدد التاسع والعشرون - ديسمبر ٢٠١٩

الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة بموجب القانون الدولي في مؤتمر دولي نظمته حقوق الانسان

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يجتمع مع الأمين العام للأمم المتحدة

الأستاذ محمد حسن العبيدلي:

خدمات متكاملة عبر قناة موحدة لحماية حقوق الوافدين وضمان سلامتهم

اليوم الدولى للقضاء على التمييز العنصرى

21 مارس 2019

نحو مجتمع عالمي متحرر من جميع أشكال العزل والتمييز العنصريين

(ديباجة الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري)

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

#QATARNHRC | #NHRCQATAR

الصحيفة

مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

العدد التاسع والعشرون - ديسمبر ٢٠١٩

رئيس التحرير

مريم بنت عبدالله العطية

مدير التحرير

عائشة بنت عبدالله آل حنزاب

هيئة التحرير

عبدالرحمن سليمان الحمادي
فيصل ثامر القحطاني
وائل عبدالوهاب الدخيلي
هبه الشناوي
ضياء الدين عباس

إخراج وتصميم

نبيل مجدي عبدالله
المركز الفني

الخط الساخن: ٩٧٤٦٦٦٢٦٦٦٣+

عنوان المراسلة:

المحرر - مجلة الصحيفة
ص. ب. ٢٤٢٠٤ الدوحة - قطر
ت: ٩٧٤٤٤٠٤٨٨٤٤+ | ٩٧٤٤٤٤٤٠١٣+
البريد الإلكتروني: qatarnhrc@qatarnhrc

qatarnhrc qatarnhrc
nhrcqatar qatarnhrc

محتوى العدد 29

36 ٢٥٠ منظمة في المؤتمر الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب

5 «حقوق الإنسان وإحسان» ينظمان ندوة حول حقوق كبار السن في دولة قطر

7 (حقوق الإنسان) تستقبل وفداً من كبار الباحثين والسياسيين بأمريكا

9 الاختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية

17 استقبال وفد رفيع المستوى من الكونجرس الأمريكي

14 تجديد الثقة في د. علي بن صميخ المري رئيساً بالإجماع

18 مذكرة تفاهم بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة المرأة وتنمية حقوق الإنسان بالصومال

31 د. المري يقدم حصاد عامين من تحركات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمواجهة الحصار لقادة الإعلام بدولة قطر

43 مع دخول الموسم الثالث للحج والعمرة منذ بداية الحصار على قطر... (حقوق الإنسان) مخاطبة ثلاث جهات أممية والبرلمان الأوروبي حول الانتهاكات السعودية للحق في أداء الشعائر الدينية

46 حرية الإعلام في سياق حقوق الإنسان

حق الطفل في بيئة إلكترونية آمنة

كلمة العدد

الأطفال هم طلائع أي أمة وصناع مجدها وهم الركيزة التي يتكئ عليها المجتمع في سبيل نهضته وتطوره، لذا تعاظم اهتمام المجتمع الدولي بالأطفال ورعايتهم وصون حقوقهم حيث صدرت عدة مواثيق دولية لحماية حقوقهم وتمتعهم بها وأهم هذه المواثيق الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ والتي نصت علي العديد من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الأطفال منذ لحظة الميلاد حتي بلوغ سن الثامنة عشر، ومن أهمها الحق في الحياة والحق في الجنسية والحق في التعليم الإلزامي والحق في الصحة والحق في عدم التعرض للعنف والحق في اللعب وغيرها من الحقوق الأخرى.

والجدير بالذكر أن الاتفاقية كفلت للطفل ممارسة الحق في اللعب، ولا شك أن الاتفاقية تتحدث عن الألعاب التقليدية، حيث أنها صدرت عام ١٩٨٩ ولم تكن آنذاك الألعاب الإلكترونية بحجم ما نراه من انتشار واسع الآن، وعلى الرغم مما تحققه هذه الألعاب من متعة وترفيه للأطفال، وتنمية للذكاء، وسعي للتعلم، وخوض المعارك، وتكوين صداقات، وكسر حاجز الخوف عندهم فلا شك أن لهذه الألعاب العديد من المخاطر الصحية والاجتماعية والأخلاقية على الأطفال وقد تدفعهم لممارسة العنف وبعض السلوكيات الإجرامية.

لذا قد حرصنا في هذا العدد من مجلة «الصحيفة» علي نشر دراسة عن حق الطفل في بيئة إلكترونية آمنة تتناول بيان ماهية الألعاب الإلكترونية وتصنيفاتها ومخاطرها، وأوصت الدراسة بأهمية التوعية الشاملة والمستمرة لكافة فئات المجتمع حول إيجابيات وسلبيات الألعاب الإلكترونية بالنسبة للأطفال، وأهمية وضع قائمة سوداء بالألعاب التي تؤدي إلى العنف المفرط، وضرورة أن يكون هناك تعاون دولي وإقليمي للحد من انتشار الألعاب التي تحمل في طياتها العنف والعنصرية والإساءة للأديان وانتهاك حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الطفل بصفة خاصة كما يتعين أن يوجد تصنيف عالمي واقليمي يتضمن المعايير والضوابط المتعلقة بالألعاب الإلكترونية وإلزام الشركات المنتجة لهذه الألعاب بهذه المعايير والضوابط بما يضمن التنشئة السليمة للأطفال.

وختاما أؤكد على أن الاهتمام بالطفل وكفالة جميع حقوقه مسؤولية جماعية يجب أن تتشارك فيها جميع مؤسسات الدولة وجميع مكونات المجتمع المدني بالتعاون مع الأسرة والمدرسة للحفاظ على أطفالنا فهم أمانة في اعناقنا وهم أمل المستقبل.

مريم بنت عبدالله العطية
رئيس التحرير

«حقوق الإنسان» و«إحسان» ينظمان ندوة حول حقوق كبار السن في دولة قطر

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان) بمناسبة اليوم العالمي لكبار السن، ندوة بعنوان (حقوق كبار السن في دولة قطر)، وذلك بهدف رصد الواقع الحقوقي لهم بالدولة، وفرص تعزيز وتمكين هذه الحقوق لخدمة المسنين.

وأشاد الدكتور محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمصادقة قيادة الدولة على قرار مجلس الوزراء بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوى الإعاقة، معتبراً ذلك امتداداً لتعزيز حقوق الفئات الأولى بالرعاية ومنها كبار السن، ويعد مؤشراً هاماً وإيجابياً في سبيل صون وحماية حقوق الإنسان بشكل عام، وأكد ضرورة الإسراع بتفعيله وتحويله إلى واقع ملموس يدعم المسيرة الحقوقية في دولة قطر.

وأضاف «أن استشعارنا للأهمية الاجتماعية، والوازع الديني، وتقاليدنا التي توارثناها جيلاً بعد جيل، إلى

جانب الاعتراف الدولي بقيمة المسنين، يجعلنا أمام تحديات كبيرة للاستيفاء بواجباتنا تجاه كبار السن»، مشيراً إلى أن الاهتمام بكبار السن يأتي في إطار المحافظة على التركيبة المجتمعية، مؤكداً في الوقت نفسه أن أي اختلالات تصيب فئة كبار السن من شأنها أن تخل بالمنظومة الحياتية بأكملها.

وتابع قائلاً «مما لا جدال حوله نحن في العالم العربي والإسلامي لنا أرثنا الذي خطته شريعتنا الإسلامية السمحاء وأعرافنا وتقاليدنا في توقير واحترام كبارنا والإحسان إليهم بفطرتنا وطبيعتنا قبل أن تطالب بذلك الصكوك الدولية الحديثة، ولا نعتبر كبار السن مجرد فئة في المجتمع فحسب وإنما لهم خصوصية عظمى في كيفية الامتثال لاحتياجاتهم والرعاية التي تتواءم مع تقدمهم في السن».

من جانبه، أكد السيد مبارك بن عبد العزيز آل خليفة المدير التنفيذي لمركز تمكين ورعاية كبار السن «إحسان» حرص المركز واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على تقديم ما هو جديد من خلال هذه الندوة الحقوقية والمتخصصة، وذلك من حيث رصد الواقع الحقوقي لكِبار السن بالدولة وتعزيز فرص تمكين هذه الحقوق لخدمة الآباء والأمهات منهم، في ضوء استراتيجية التنمية الوطنية الثانية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢.

وقال إن الجهود التي يقوم بها مركز «إحسان» في تمكين ورعاية كبار السن تجيء ضمن الغايات السامية لمقاصد الدين الحنيف والشريعة الغراء، ما يؤكد الثقة في نجاح هذه المشاريع والفعاليات، لافتاً إلى أن الندوة نجحت في تسليط الضوء على الأوضاع الحقوقية

لكِبار السن في المجتمع القطري، وتعزيز فرص حقوقهم وتمكينهم من حياة الرفاه الاجتماعي «وصولاً إلى أن تكون ممارساتنا هي الأفضل في مراعاة حقوق كبار السن ، وإبراز دور قطر ومؤسساتها الوطنية والاجتماعية فيما تقدمه من خدمات غير مسبوقة لهم».

تضمنت الندوة عدة جلسات ناقشت جملة من المواضيع قدمها مسؤولون وخبراء وباحثون من المركز واللجنة وجهاز الإحصاء والتخطيط ووزارة الصحة العامة تحت عناوين (التحول الديموغرافي في المجتمع القطري وانعكاساته على تفهم الجهات المعنية لاحتياجات كبار السن.. وحقوق كبار السن في ظل الأعراف والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والمحافظة عليها في إطار الأسرة والمجتمع.. وحقوق كبار السن في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر ٢٠١٨-٢٠٢٢.. وحقوق كبار السن في الاستراتيجية الوطنية الثانية للصحة ٢٠١٨-٢٠٢٢).

(حقوق الإنسان) تستقبل وفداً من كبار الباحثين والسياسيين بأمريكا

زار وفد من كبار الباحثين والسياسيين الذين يمثلون عدداً من المراكز البحثية السياسية والفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية مقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكان لدى استقباله سعادة الدكتور/ محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة والسيد/ سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام المساعد إلى جانب مديري إدارات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وجاءت زيارة الوفد بهدف تشجيع عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات غير الحكومية ومنظمات المجتمع على تقديم الدعم والمساعدات للأشخاص الذين قد تتعرض حقوقهم لانتهاكات.

سبتمبر ١٤, ٢٠١٩

بمناسبة اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري : الاختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية ولا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي لتبريرها

قال د. محمد سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: يجب أن يعبر هذا اليوم عن تظاهرة حقوقية تندد بكافة جرائم الاختفاء القسري سواء كان المسؤولين عنها دول أو أفراد خاصة أولئك الذين يسوقون لأنفسهم في المحافل الدولية ويخفون تحت ابتساماتهم سجلاً حافلاً بانتهاكات حقوق الإنسان في كافة مجالاتها.

مؤكداً في الوقت نفسه أن ممارسة الاختفاء القسري تشكل جريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي ولا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي كان، سواء تعلق الأمر بحالة حرب أو التهديد باندلاع حرب، أو بانعدام الاستقرار السياسي الداخلي، أو بأية حالة استثناء أخرى، لتبرير الاختفاء القسري.

وقال الكواري في تصريح صحفي بمناسبة اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري: لقد عززت الأسرة الدولية في اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على منع حالات الاختفاء القسري ومكافحة إفلات مرتكبي جريمة الاختفاء القسري من العقاب، وأبدى قلقه من استمرار ظاهرة الاختفاء القسري في الأزمة الخليجية التي فرضت خلالها السعودية والإمارات والبحرين ومصر حصاراً جائراً على دولة قطر وعلى مواطنيها والمقيمين

احتفال اليوم الدولي يجب أن يكون تظاهرة حقوقية لمحاسبة المتورطين في حالات الاختفاء القسري

على أرضها لافتاً إلى أنه بالرغم من إفراج السلطات السعودية عن عدد من المواطنين القطريين بعد أن مارست عليهم اختفاءً قسرياً غير مبرر؛ إلا أنها ما زالت تحتجز طالباً قطرياً منذ يوليو ٢٠١٨، دون عرضه للمحاكمة. مشيراً إلى أن العديد من المواطنين في المنطقة الخليجية باتوا غير آمنين على أنفسهم من التعرض لهذه الظاهر خاصة النشطاء الحقوقيين منهم كما أصبح الكثير منهم يحتفظون بآرائهم خوفاً من التعرض للاختفاء القسري أو الاعتقال التعسفي خاصة في ظل القانون الذي سنته بعض دول الحصار والذي يمنع حتى إبداء التعاطف مع دولة قطر.

ونوه الكواري أن ديباجة اتفاقية حماية الأشخاص من الاختفاء القسري وضعت في الاعتبار حق كل شخص في عدم التعرض لاختفاء قسري، وحق الضحايا في العدالة والتعويض، كما أكدت الديباجة على حق كل ضحية في معرفة الحقيقة بشأن ظروف الاختفاء القسري ومعرفة مصير الشخص المختفي، فضلا عن حقه في حرية جمع واستلام ونشر معلومات لتحقيق هذه الغاية. منوهاً إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان نظمت في ١٤ و١٥ من أبريل ٢٠١٤م المؤتمر الدولي حول الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة بموجب القانون الدولي، بالتعاون مع كل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكان الهدف الأساسي منه يتلخص في بلورة رؤيةٍ حقيقيةٍ وعمليةٍ تضعها نخبة من صناع القرار والخبراء الدوليين لمحاسبةٍ جادةٍ وفعالةٍ للجناة ومرتكبي الانتهاكات حول العالم، ممن وجدوا في سياسة الإفلات من العقاب ملاذًا من المحاسبة وضوءًا أخضر للاستمرار في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

الدوحة:٣٠ أغسطس ٢٠١٩م

د. المري خلال افتتاحه ورشة عمل تدريبية بالرباط:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة أكد ضرورة حماية المؤسسات الوطنية والعاملين فيها وعدم تقليص موازناتها

شارك سعادة الدكتور علي بن صميخ المري في افتتاح الورشة التدريبية المنعقدة بمعهد الرباط إدريس بنزكري حول اعتماد المؤسسات الوطنية لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تنظمها الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان – مقرها الدوحة – بالعاصمة المغربية الرباط بالتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب حول اعتماد المؤسسات الوطنية لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال الفترة من ٩ إلى ١١ يوليو ٢٠١٩ وطالب المري خلال كلمته الافتتاحية بحماية المؤسسات الوطنية والعاملين فيها من أي ضغوطات تتعلق بتقليص موازناتها المالية والتدخل في شؤونها والإضرار باستقلاليتها وحيادها إلى جانب عدم التضييق عليها في عملها وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ٢٠١٧ والذي دعا إلى ضمان مشاركة أكبر لهذه المؤسسات في هيئات الأمم المتحدة وآلياتها وأعاد التأكيد على ضرورة ألا تواجه المؤسسات الوطنية وأعضاؤها وموظفوها أي شكل من أشكال الانتقام أو التخويف، بما في ذلك الضغط السياسي أو التخويف البدني أو المضايقة أو القيود التي تفرض على الميزانية دون مبرر، نتيجة الأنشطة المُضطلع عليها وفقاً لولاية كل منها. وبوصفه رئيساً وأمينا عاماً للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان شدد دكتور علي بن صميخ المري على المشاركين في الورشة التدريبية حول أهمية القيام بإجراءات مستمرة للتأكد من سير أنشطة مؤسساتهم على النحو المخطط له وفحص عمليات التقدم للحصول على شهادة الاعتماد من التحالف العالمي بفعالية وعناية ومعالجة ما يعترضهم من إشكاليات بأكبر قدر من التناسق مع مبادئ باريس وملاحظات لجنة الاعتماد الدولية التابعة للتحالف.

واستعرض المري تجربته حول موضوع اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان انطلاقاً من العمل الذي قام به سابقاً كعضو بلجنة الاعتماد وحالياً كأمين عام للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وكرئيس للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر التي تم اعتمادها على الدرجة (أ) مرتين على التوالي. مؤكدا على أهمية حصول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على شهادة الاعتماد التي تعد بمثابة اعتراف بمصداقيتها وفرصة لتوسيع مشاركاتها بالمحافل الدولية والإقليمية.

إلى ذلك استقبل معالي السيد/ محمد أوجار وزير العدل للمملكة المغربية سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك على هامش مشاركة المري في افتتاح أعمال ورشة العمل التدريبية. وبحث اللقاء سبل التعاون المشترك بين الجانبين في مجالات تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

يوليو ١١, ٢٠١٩

مذكرة تعاون بين (حقوق الإنسان) و(التنمية الإدارية)

أكدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية على ضرورة التعاون بينهما لتبادل الخبرات فيما يتعلق بشؤون العمالة الوافدة وتحسين رعايتها في دولة قطر بما يحقق المصلحة العامة، وبما يكفل وضع آلية للتعاون المشترك على نحو يعزز التنسيق بينهما وفق رؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية للدولة ٢٠١٨-٢٠٢٢.

جاء ذلك في مذكرة التفاهم التي أبرمها الجانبان بمقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث وقّعت عن اللجنة سعادة الأستاذة مريم بنت عبد الله العطية بينما وقّع عن وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية سعادة السيد/ محمد حسن العبيدلي وكيل الوزارة المساعد لشؤون العمل. فيما جاءت مذكرة التفاهم إدراكا من الطرفين بأهمية التعاون بينهما، بما يسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها، وحماية هذه الحقوق لما يجمع بينهما من أدوار ومهام مشتركة، على الأصعدة القانونية والرقابية والتوعوية والخدمية المتعلقة بحقوق الإنسان، وواقع الشراكة الفعلية القائمة ما بين الطرفين.

الدوحة: ٧ يوليو ٢٠١٩م

العطية تجتمع مع وفد مكافحة الفساد

اجتمعت سعادة الأستاذة/ مريم بنت عبد الله العطية الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبها بمقر اللجنة مع وفد هيئة محاربة الفساد والحقوق المدنية بجمهورية كوريا الجنوبية والذي يقوم بزيارة البلاد هذه الأيام. وتناول الاجتماع سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك. وقدمت الأمين العام خلال الاجتماع شرحاً حول أهداف ورسالة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وطبيعتها القانونية وأساليب وآليات عمل اللجنة، وأكدت رغبة اللجنة في التعاون مع عدد من مؤسسات الدولة في جمهورية الكورية والمتخصصة في حماية وتعزيز حقوق الانسان.

الدوحة: ١ يوليو ٢٠١٩

في لقائه أنطونيو غوتيرش بنيويورك.. د. المري:

التحالف العالمي لمؤسسات حقوق الإنسان يولي أهمية قصوى للتنسيق الإستراتيجي مع الأمم المتحدة

أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري الأمين العام ونائب رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)، أن هناك حاجة ملحة لتوقيع مذكرة تفاهم بين منظمة الأمم المتحدة والتحالف العالمي لأجل تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما يسمح بتقديم الدعم الاستراتيجي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

لافتاً إلى أهمية الاستفادة من دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تحقيق الخطة الوقائية الاستراتيجية للأمم المتحدة ٢٠٣٠ لضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم.

وفي أول لقاء له مع سعادة السيّد أنطونيو غوتيرش الأمين العام للأمم المتحدة بمقر المنظمة في نيويورك، أكّد سعادة الأمين العام ونائب رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ أن الاستراتيجية الجديدة التي يشرف التحالف العالمي على الانتهاء من صياغتها، تولي أهمية قصوى لإقامة تعاون وتنسيق استراتيجي مع منظمة الأمم المتحدة، انطلاقاً من أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنطوية تحت إطار التحالف العالمي في تحقيق خطة الإصلاحات الاستراتيجية التي يعمل على تحقيقها سعادة السيد أنطونيو غوتيرش الأمين العام للأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٣٠.

نيويورك يوم الأربعاء ١٩ يونيو ٢٠١٩

في أول اجتماع للتحالف العالمي منذ انتخابه أميناً عاماً ونائباً للرئيس. د. المري:

إستراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٢ ستعزّز قوة وتأثير المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عالمياً

أكّد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، الأمين العام- نائب رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) أن الاستراتيجية الجديدة (٢٠٢٠- ٢٠٢٢) التي يعكف التحالف العالمي على صياغتها والانتهاء منها، تطمح إلى إطلاق رؤية جديدة تؤسّس لتحالف عالمي برؤية جديدة؛ يحظى بقوة التأثير والإقناع لدى الحكومات والشعوب والجهات ذوي الاختصاص في مختلف المنابر العالمية؛ موازاة مع تعزيز وحدة وفعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنطوية تحت إطار التحالف العالمي، وتحفيزها على رفع تصنيفاتها وفقاً لمبادئ باريس.

وفي أول لقاء له منذ انتخابه بالإجماع في منصبه الجديد؛ شدّد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري على أن الاستراتيجية الجديدة للتحالف العالمي ستعمل على تحفيز ودعم تأسيس المؤسسات الوطنية الجديدة لحقوق الإنسان في الدول التي لا تتواجد بها، داعياً في الوقت ذاته حكومات ودول العالم إلى تعزيز استقلالية ومهام مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وإزالة مختلف العقبات التي تعترض تنفيذ مهامها ورؤيتها.

جاء ذلك خلال الاجتماع التشاوري الذي عقده التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بنيويورك، يومي ١٦ و١٧ يونيو ٢٠١٩؛ بهدف تطوير الخطة الاستراتيجية الجديدة للتحالف العالمي (٢٠٢٠- ٢٠٢٢)، والتي ستقدم لاعتمادها في الجمعية العامة القادمة في ربيع ٢٠٢٠ في جنيف.

وحضر الاجتماع سعادة الدكتور كارلوس ألفونسو نيجريت موسكيرا رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمين المظالم في كولومبيا؛ وسعادة الدكتور علي بن صميخ المري الأمين العام ونائب رئيس التحالف العالمي ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، إلى جانب رؤساء ومنسقي الشبكات الاقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، عبر قارات العالم.

نيويورك: يوم الثلاثاء ١٨ يونيو ٢٠١٩

خـلال الاجتمـاع الأول للـدورة الخامسـة..

تجديد الثقة في د. علي بن صميخ المري رئيساً بالإجماع

جـدد أعضـاء اللجنـة الوطنية لحقوق الثقة في سـعادة الدكتـور علي بن صميخ المـري بانتخابه رئيسـاً للجنـة في دورتها الجديـدة بالإجماع بينما تم انتخاب الدكتور محمد سـيف الكـواري نائباً لرئيـس اللجنـة بالأغلبيـة بعد التصويـت لعدد من أعضـاء اللجنة الذين تم ترشـيحهم للمنصب.

فيما تـم اختيـار الأستـاذة مريـم بنـت عبدالـلـه العطيـة مقـرراً للأعضـاء. جـاء ذلـك خـلال الاجتماع الأول للـدورة الخامسة لأعضـاء اللجنـة الـذي انعقـد بمقـر (حقوق الإنسان) برئاسة الدكتـور يوسـف عبيـدان بوصفه العضـو الأكبر سناً، وبحضـور الدكتـور علي بن صميخ المـري ممثلاً عـن المجتمـع المـدني، والدكتـور محمـد سـيف الكـواري ممثلاً عـن المجتمـع المـدني، والدكتـور يوسـف عبيـدان ممثلاً عـن المجتمـع المـدني، والدكتـورة أسـماء عبدالله محمـد العطيـة ممثلةً عـن المجتمـع المـدني، والدكتـور عـبدالعزيز عبدالقـادر المغيصـيب ممثلاً عـن المجتمـع المدنـي، والدكتـور علـي أحمـد الكبيسـي ممثلاً عـن المجتمـع المـدني، والسـيدة آمـال عبـد اللطيـف المناعـي ممثلةً عـن المجتمـع المدنـي، والسـيد سلطـان مبـارك خميـس العبدالـلـه ممثلاً عـن المجتمـع المـدني، والسـيدة مريـم عبدالـلـه العطيـة ممثلةً عـن المجتمـع المـدني، والسـيد عبدالـلـه صقر المهنـدي ممثلاً عـن وزارة الداخلية، والسـيد سـالم راشـد المريخـي ممثلاً عـن وزارة العـدل، والسـيد محمـد حسـن العبيـدلي ممثلاً عـن وزارة التنمية الإداريـة والعمـل والشـؤون الاجتماعيـة. وعقـب انتخـاب رئيـس اللجنـة ونائبـه ناقـش الاجتمـاع جملـة مـن القضايـا، بينمـا خـرج الاجتمـاع بتوزيـع أعضـاء اللجنة على الثـلاث لجان الفرعيـة وهـي: لجنـة إعـداد التقاريـر والتشريعـات ولجنـة الرصـد والزيـارات ولجنـة البحـوث والدراسـات. وفي ذات السـياق توجـه أعضـاء اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان للدكتـور يوسـف عبيـدان للإسهامـات والجهـود التـي قدمهـا خـلال فـترة عملـه نائبـا لرئيـس اللجنـة.

١٢ مايو ٢٠١٩م

د. الكواري: قطر سنّت قوانين وسياسات لصون كرامة الوافدين والعمال بصفة خاصة

المفوضة هيفنت: الورشة لتفعيل مذكرة التفاهم بين الجانبين القطري والفلبيني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

أكد الدكتور محمد بن سيف الكواري، نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن دولة قطر سعت منذ عقود إلى سن قوانين وطنية تهدف إلى توفير الضمانات اللازمة لصون كرامة الوافدين بصفة عامة والعمال بصفة خاصة عبر جُملة من السياسات التي تؤكد على حقوقهم وتُوضح واجباتهم، من منطلق اندماج دولة قطر في المنظومة الدولية الأممية والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

جاء ذلك خلال ورشة العمل التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لفائدة الجالية الفلبينية بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان بالفلبين، حول «الحقوق والواجبات للعمال في دولة قطر»، بمقر اللجنة الوطنية، يومي ٢٧ و٢٨ مايو ٢٠١٩؛ وذلك في إطار تنفيذ بنود مذكرة التفاهم الموقعة بين اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر ومفوضية حقوق الانسان بالفلبين بتاريخ ٠٩ يناير ٢٠١٩.

من جهتها قالت السيدة/ هيفنت بيمنتل المفوضة بمفوضية حقوق الإنسان الفلبينية إن هذه الورشة جاءت في إطار التعاون بين جانبي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر ونظيرتها في الفلبين وتفعيل اتفاقية التفاهم المبرمة بين الجانبين بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان بصفة عامة ومجال العمال على وجه الخصوص.

وأضافت: نأمل بأن نتمكن من رسم خارطة طريق وتوصيات من خلال هذه الورشة تعزز إنفاذ بنود اتفاقية التعاون التي تقوم على تفويض للنظر في كافة قضايا حقوق الإنسان.

الدوحة: يوم الثلاثاء ٢٨ مايو ٢٠١٩

ندوة تثقيفية للعمالة النيبالية بمناسبة اليوم العالمي للعمال

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الجالية النيبالية ندوة تثقيفية للعمالة النيبالية حول «حقوق العامل النيبالي في دولة قطر ومزايا القانون الجديد لتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم» بمناسبة اليوم العالمي للعمال وذلك في إطار خطة تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع نظيرتها في الجمهورية النيبالية والتثقيف لممثلي وكالات التوظيف بالنيبال وللعمالة النيبالية. وهدفت الندوة توعية العمال النيباليين بحقوقهم كعمال وافدين سواء من الناحية القانونية أو الإجرائية وتعريفهم بمزايا القانون الجديد لتنظيم دخول وخروج الوافدين. إلى جانب رفع الوعي بالحقوق وتعريفهم على مُحددات ظروف العمل اللائق وشروط السلامة المهنية. علاوة على توضيح العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل. وتسليط الضوء على الاشكالات الراهنة بخصوص استقدامهم من البلد المصدر، وأبرز مميزات القانون الجديد واختلافه عن القوانين السابقة.

وأكد د. يوسف عبيدان عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال كلمته الافتتاحية للندوة إن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر وباقي المؤسسات الوطنية المنتشرة في ربوع العالم، تعمل على حماية وتعزيز حقوق مواطني الدولة وكذلك وافديها، مشيراً إلى أن هذه الحماية أصبحت اليوم ترتكز أكثر على العمالة الوافدة لكون أن دولة قطر تعد دولة مستقبلة للعمالة وهو ما يعطي للجنة مسؤولية كبرى في رصد حقوق العمال.

من جهته أشاد السيد/ سوديب باثاك العضو الشرفي باللجنة النيبالية لحقوق الإنسان بالجهود التي بذلتها نظيرتها في دولة قطر لحماية حقوق الإنسان واصفاً دولة قطر بالوجهة الرئيسية للعمال المهاجرين النيباليين. وقال باثاك أن دولة قطر تلعب دوراً هاماً وإيجابياً للغاية لحماية حقوق العمال المهاجرين، ودعا باثاك جميع العمال النيباليين العاملين في قطر أن يتعرفوا على قوانين الدولة ويتبعوها، ألا يشاركوا في الأنشطة المخالفة لتلك القوانين. منوهاً للممارسات التي وصفها بالجيدة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر من حيث التوعية والتثقيف والحملات التي تنظمها في هذا الإطار للعمالة الوافدة.

الدوحة: ١ مايو ٢٠١٩م

استقبال وفد قانوني من الجمهورية التركية

استقبلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقرها وفداً قانونياً رفيع المستوى من وزارة العدل التركية وممثلين للمجتمع المدني بالجمهورية التركية. واجتمع بالوفد السيد/ سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام المساعد باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وقدم شرحا حول آليات وأساليب عمل اللجنة وأهدافها ورسالتها لافتاً إلى أن اللجنة تقوم بإعداد خطة سنوية عبر استراتيجية عمل معتمدة لكل خمسة سنوات وتحتوي هذه الاستراتيجية على جداول لإنفاذ دورات تدريبية وورش عمل ومؤتمرات دولية وإقليمية.

أبريل ٢٥, ٢٠١٩

استقبال وفد رفيع المستوى من الكونجرس الأمريكي

استقبلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقرها وفدا رفيع المستوى من الكونجرس الأمريكي حيث اجتمع بالوفد السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام المساعد باللجنة. حيث قدم الجمالي شرحاً مفصلاً عن اللجنة ودورها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وآليات عملها في التوعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

وتناول الاجتماع حزمة من القضايا ذات الصلة بعمل وأهداف ورسالة اللجنة ومن أهم محاور الاجتماع التي تطرق جانبي اللجنة ووفد الكونجرس الأمريكي، هي تناول جهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وسعيها المستمر في تعزيز وحماية حقوق العمال وجهود الدولة فيما يتعلق بتطوير التشريعات المتعلقة بالعمال مثل قانون حماية الأجور فضلاً عن إلغاء مأذونية الخروج ونظام الكفالة وقانون دخول وخروج الوافدين بشكل عام.

أبريل ٢٣, ٢٠١٩

مذكرة تفاهم بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة المرأة وتنمية حقوق الإنسان بالصومال

وقعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر مذكرة تفاهم مع وزارة المرأة وتنمية حقوق الإنسان في الصومال، على هامش اليوم الثاني والختامي لمؤتمر الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة بموجب القانون الدولي، الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والبرلمان الأوروبي.

ووقع مذكرة التفاهم عن الجانبين، كلاً من سعادة الدكتور علي بن صميخ المري بصفته رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، وسعادة ديقة ياسين حاجي بصفتها وزيرة المرأة وتنمية حقوق الإنسان في الصومال.

وجاء التوقيع على مذكرة التفاهم بناءً على الاتفاق المشترك للعمل سوياً في تعزيز التعاون المستقبلي في المجال القانوني وحقوق الإنسان بين الطرفين، واعترافاً بأهمية التعاون في مجالات حقوق الإنسان لتقوية العلاقات الثنائية بين الطرفين، ورغبة في الاستمرار في الخطوات العملية لتعزيز فهم كل طرف لأنظمة حقوق الإنسان لدى الطرف الآخر، بما في ذلك طرق تعزيز عمل مؤسسات حقوق الإنسان والتشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان وتعليم حقوق الإنسان.

الدوحة: ١٥ أبريل ٢٠١٩

ندوة حوارية لمرشحي المجلس البلدي في دورته السادسة

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ندوة حوارية للمرشحين في انتخابات المجلس البلدي المركزي بفندق الفور سيزون تحت عنوان «انتخابات المجلس البلدي.. الحقوق والواجبات.. قبل وبعد العملية الانتخابية» حضرها مرشحون عن ٢٩ دائرة انتخابية للمجلس في دورته السادسة.

وأكد د. محمد سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال ورقة العمل التي قدمها للمرشحين أن ثقافة الانتخابات لا تتواءم إلا مع المجتمعات المتحضرة وقال: «إن الترشح للانتخابات علامة موجبة لقياس مدى تحضر الفرد في مجتمعه وانفتاحه على الآخر» مشيراً إلى أن مجرد تقديم الفرد للترشيح نفسه في أي عملية انتخابية هو دلالة على تجرده لخدمة وطنه بغض النظر عن فوزه في الانتخابات أو عدمه.

وقدم الكواري خلال الندوة حقائق بالأرقام حول الدورات السابقة للمجلس البلدي لافتاً إلى أنه أول إعلان عن انتخابات المجلس كان في عام ١٩٩٨م لتجري

العملية الانتخابية يوم الاثنين ٨ مارس ١٩٩٩ التي سبقتها الدعاية الانتخابية في شهر فبراير ١٩٩٩.

الدوحة: ٣ أبريل ٢٠١٩

بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر رقم (٠٨/ لسنة ٢٠١٩) بشأن بيان السلطات السعودية الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٩م

NHRC

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

في الوقت الذي كانت تأمل فيه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية، من السلطات السعودية حل الأزمة الإنسانية ورفع الانتهاكات وتعويض الضحايا من جراء الحصار، طالعتنا السلطات السعودية عبر بيان بثّته وكالة أنبائها بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٩، قامت من خلاله بمحاولة تضليل الرأي العام وتقديم ذرائع واهية لتبرير الانتهاكات والعقوبات والإجراءات التعسفية أحادية الجانب كما ذهبت أيضاً إلى الادعاء بأنها عالجت تلك الانتهاكات الناجمة عن الحصار.

مرة أخرى؛ تقوم السلطات السعودية بمحاولة فاشلة لخداع الرأي العام والمجتمع الدولي، من خلال إعطاء إحصاءات وأرقام مضللة للتغطية على انتهاكاتها في حق المواطنين والمقيمين في دولة قطر.

إن سياسة ومحاولات إخفاء الحقائق لن تُجدي نفعاً للسلطات السعودية ولن تمنع عنها الإدانة والمطالبة بتعويض الضحايا والكف عن انتهاك حقوقهم.

لقد قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ بدء الحصار، بالتواصل مع الجهات الحقوقية المعنية بالمملكة العربية السعودية لإزالة الأضرار التي طالت حقوق الضحايا وإنصافهم، دون أن تتلقى أي استجابة منها، كما لم تسمح السلطات السعودية للبعثة الفنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بزيارتها في نوفمبر ٢٠١٧م لتقييم آثار هذه التدابير على حقوق الإنسان إلى جانب عدم تجاوبها مع خطابات المقررين الخواص والمنظمات الدولية، بل أكد التقرير المرفوع لمجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والأربعين خلال الفترة من ٩ إلى ٢٧ سبتمبر ٢٠١٩م، والصادر عن المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان بفقرته (٣٨) على أنه «لا تزال التدابير القسرية التي تفرضها مجموعات شتى من بلدان الخليج على قطر سارية».

إن ما تتعرض له دولة قطر من إجراءات وعقوبات أحادية الجانب هو حصار مكتمل الأركان ضد المواطنين والمقيمين في دولة قطر وفي ذلك انتهاك صارخ لكافة المواثيق والأعراف الدولية لحقوق الإنسان لا يمكن تبريرها تحت أية ذريعة كانت وذلك بشهادة التقارير الدولية، حيث أن غالبية الانتهاكات التي ارتكبتها السلطات السعودية موثقة لدى هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وبعض الوكالات الدولية المتخصصة، وتؤكد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بأنها ماضيةٌ في تزويد هذه المنظمات بكافة البيانات والوثائق المطلوبة، وعلى السلطات السعودية – إن صدقت فيما تدعيه – أن تتخذ الآتي:

أولا: السماح للبعثة الفنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بزيارة المملكة العربية السعودية، لتقييم الانتهاكات الناجمة عن التدابير القسرية التي اتخذتها السلطات السعودية.

ثانيا: الموافقة على إنشاء لجنة تقصي الحقائق من طرف مجلس حقوق الإنسان، لزيارة المملكة العربية السعودية للوقوف على ما تدعيه من عدم وجود انتهاكات لحقوق الإنسان جراء الحصار.

ثالثا: الاعتراف باختصاص محكمة العدل الدولية طبقا للمادة (٢٢) من الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري للنظر في ادعاءاتها بعدم وجود انتهاكات لحقوق الإنسان من جراء الحصار.

تعتبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أن احترام حقوق الإنسان يجب أن يبدأ بالاعتراف بدور الآليات الدولية للحماية والمساءلة، وليس بمجرد الادعاء عبر بيانات لإلهاء الرأي الدولي وتضليله.

حُرر في يوم الأحد الموافق:
٩ محرم ١٤٤١هـ، ٨ /٢٠١٩/٠٩
الدوحة – قطر

بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر رقم (٠٧/ لسنة ٢٠١٩) بشأن قرار اللجنة الأممية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في الشكوى المُقدمة من دولة قطر ضد كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

تُرحب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، بالقرار الصادر عن اللجنة الأممية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بجنيف، بشأن قبول الشكوتين، من حيث الاختصاص، اللتين تقدمت بهما دولة قطر ضد كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، نتيجة الإجراءات التمييزية التي فرضت على مواطنيها منذ يونيو ٢٠١٧م، وما خلفه ذلك من انتهاكات جسيمة على المواطنين والمقيمين، وتأتي هاتين الشكوتين وفقاً للمواد (١١) و(١٢) و(١٣) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥م.

وإذ تُعبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن بالغ ارتياحها لهذا القرار فإنها تعتبره خطوة مهمة نحو اعتراف اللجنة الأممية بأن ما جرى من انتهاكات ضد مواطني ومقيمي دولة قطر يدخل ضمن نطاق واختصاص الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ويؤكد مجدداً – وبما لا يدع مجالاً للشك – أن الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي تفرضها كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، إنما هي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية.

يعد هذا القرار التاريخي، بمثابة تفنيد للادعاءات، والمغالطات الإعلامية، وتصريحات المسؤولين لتلك الدولتين، كما يعد انتصارا مبدئيا للضحايا، يسبق صدور القرار النهائي المرتقب من اللجنة الأممية، بإدانة الإجراءات التمييزية العنصرية التي ما فتئت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تمارسها ضد مواطني ومقيمي دولة قطر.

وتعتبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هذا القرار إنجازاً هاماً قد تحقّق بقبول النظر في الشكوتين من حيث الشكل والمضمون، كما يعدّ خطوة إلى الأمام نحو إنصاف الضحايا وتعويضهم على الانتهاكات والضرر الذي لحق بهم جراء الحصار الجائر.

تشدّد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، على أنه رغم كل الجهود الدولية لمناهضة التمييز العنصري في العالم، تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تعنّتهما، وتحديهما للقوانين، والاتفاقيات الدولية، عبر اتخاذ إجراءات عقابية في حق مواطني ومقيمي دولة قطر، ترتقي إلى جرائم التمييز العنصري؛ بل إن تلك الممارسات باتت نهجاً قائما في سياستهما، وعلاقاتهما الدولية.

كما أن القرار الصادر عن اللجنة الأممية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بجنيف، يعدّ بمثابة إدانة جديدة، تضاف إلى إدانات سابقة ضد دولة الإمارات العربية المتحدة، كتقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ديسمبر ٢٠١٧م، وقرار محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٣

يوليو ٢٠١٨م بشأن التدابير المؤقتة، وقرارات البرلمان الأوروبي، وتقارير كل من المنظمات الدولية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر.

إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تتطلّع خلال الأشهر القادمة إلى صدور قرار من اللجنة الأممية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يدين بصفة نهائية، ومعلنة الإجراءات التمييزية والعنصرية، لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في حق مواطني ومقيمي دولة قطر.

كما تَخلص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً إلى تأكيد إصرارها وتمسكها ـ أكثر من أي وقت ـ بالدفاع عن حقوق الضحايا، الذين تستمر معاناتهم منذ بدء الحصار الجائر، الذي تفرضه كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية.

حُرر في يوم الخميس
٢٨ ذو الحجة ١٤٤٠هـ،
الموافق ٢٩ /٠٨/ ٢٠١٩
الدوحة – قطر

كشف عن إصدار تقريرين حول الانتهاكات السعودية والإماراتية قريباً:

المري يدعو المفوض السامي لحقوق الإنسان لزيارة المنطقة لتقصي آثار الحصار

دعا سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سعادة السيدة ميشيل باشليه، المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى زيارة قطر ودول المنطقة، للوقوف على تداعيات الانتهاكات الناجمة عن حصار قطر، داعياً إياها في الوقت ذاته، إلى إرسال بعثة فنية إلى دول الحصار لتقصي آثار وتداعيات الأزمة، وبخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة اللتان تمضيان في تعنّتهما، ومحاولة تضليل الرأي العام، والتنكر لانتهاكاتهما لحقوق المواطنين والمقيمين في دول قطر.

وأكّد سعادته أن اللّجنة الوطنية ستصدر قريباً، تقريراً حول تملّص الإمارات للسنة الثانية من تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية، إلى جانب تقرير آخر حول استمرار الانتهاكات السعودية في حق المواطنين والمقيمين في قطر، وسيتم إرسال التقريرين إلى كافة المنظمات والجهات والهيئات الإقليمية والدولية المعنية.

جاء ذلك، بمناسبة سلسلة اللقاءات التي عقدها سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جنيف، مع كل من سعادة ميشيل باشليه، المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وسعادة السفير كولي سيك، رئيس مجلس حقوق الإنسان، وسعادة السفير والتر ستيفنز رئيس البعثة الأوروبية في جنيف.

وقدم سعادة الدكتور علي بن صميخ المري خلال نقاشاته مع المسؤولين الثلاثة نبذة عن تداعيات أزمة حصار قطر الذي دخل عامه الثالث، وكافة الجهود والإجراءات القانونية وشبه القضائية التي اتخذتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للدفاع عن حقوق الضحايا، وجبر الضرر عنهم.

كما أثنى سعادته على الجهود التي قامت بها المنظمات الحقوقية الدولية لفضح انتهاكات دول الحصار، وفي مقدمتها تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقرارات محكمة الجنائية الدولية، ومنظمة الطيران المدني، ومنظمة التجارة الدولية، التي أدانت الإجراءات التمييزية لدول الحصار، وصولاً إلى قرار اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بمناهضة كافة أشكال التمييز العنصري، والذي رفض شكوتين لدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن التمييز الذي تمارسه ضد المواطنين الحاملين للجنسية القطرية.

على الجانب الآخر، ثمّن سعادته علاقات التعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، دعياً إلى البناء على ما تحقّق من إنجازات ونجاحات في الفترة الماضية، لاسيّما نجاح المؤتمر الدولي الذي نظمته اللجنة بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي لمنع الإفلات من العقاب.

وتباحث الدكتور المري مع السيدة ميشيل باشليه إيجاد آلية بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي لتنفيذ التوصيات التي خرج بها المؤتمر الأول من نوعه على مستوى منطقة الشرق الأوسط، مؤكداً في الوقت ذاته استعداد اللجنة الوطنية لتنظيم مؤتمر دولي مستقبلاً، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بما يدعم جهودها لترقية وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة والعالم اجمع.

جنيف يوم ١٧ سبتمبر ٢٠١٩

في لقاء مع الفريقين العاملين والمعنيين بالاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي في جنيف...

شهادات لعائلات القطريين المختفين قسرياً والمعتقلين تعسّفيا في السعودية أمام البرلمان الأوروبي ومجلس حقوق الإنسان قريباً

كشف رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن ممثلين عن عائلات المواطنين القطريين المعتقلين تعسّفيا وضحايا الاختفاء القسري في السعودية سيقدمون شهادات حيّة عن معاناة الضحايا أمام البرلمان الأوروبي ومجلس حقوق الإنسان والهيئات الدولية المعنية، قريباً.

وشدّد على أن اللجنة الوطنية ستسلّم ملفات شاملة وموثّقة إلى لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، والفريقين العاملين المعنيين بالاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي، حول استمرار الانتهاكات السعودية التي طالت حتى القلّة من المواطنين القطريين الذين سمح لهم بدخول السعودية بموافقات أمنية، قبل أن يتم اعتقالهم بشكل تعسّفي، مشيراً إلى أن الفريقين العاملين بالأمم المتحدة وجّها – كلا على حدة- خطاباً رسمياً للسعودية بسبب استمرار اعتقالاتها التعسّفية والإخفاء القسري للمواطنين القطريين.

جاء ذلك خلال لقاء رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع كلٍّ من الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري أو غير الطوعي، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، بمناسبة زيارة العمل التي يقوم بها سعادته إلى جنيف.

وثمّن تفاعل الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي مع خطابات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث وجهوا خطابات إلى المملكة العربية السعودية، مطالبين إياها بضرورة وقف انتهاكاتها فوراً، والإفصاح عن أماكن تواجد القطريين المعتقلين في السعودية، وإطلاق سراحهم. كما أطلع المسؤولين في فريقي العمل على الوضع الصحي لبعض المعتقلين تعسّفيا.

ووجّه «نداء عاجلاً» لكل من الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري أو غير الطوعي، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، مطالباً باتخاذ خطوات ملموسة وقوية لوضع حد لاستمرار الانتهاكات السعودية في حق المواطنين القطريين، في ظل استمرار السلطات السعودية في اعتقال مواطنين قطريين، من دون مبررات قانونية. وصرّح قائلاً: «بعد إطلاق سراح مواطنين قطريين في الأشهر الأخيرة، كنّا نتوقع أن تتوقف السلطات السعودية عن انتهاكاتها الخطيرة لحقوق الإنسان، لكننا تفاجئنا باستمرارها في نهجها التعسفي، واعتقالها مواطنين قطريين وقعوا ضحية للاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، من دون أي تفسيرات أو مبررات قانونية لاعتقالهم؛ بل بلغ الأمر بالسلطات السعودية إلى اعتقال العدد القليل من المواطنين القطريين الذين سُمح لهم بدخول السعودية باستثناءات أمنية، والذين تفاجئوا باعتقال بعضهم بطريقة تعسفية، ودون الكشف عن أماكن تواجدهم إلى حد الآن».

جنيف: الثلاثاء ١٧ سبتمبر ٢٠١٩

بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر رقم (٠٦/ لسنة ٢٠١٩) بشأن الاختفاء القسري للمواطن القطري/ علي ناصر علي جارالله، وابنه/ عبدالهادي

تلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، معلومات مؤكدة من مصادر موثوقة، بشأن الاختفاء القسري للمواطن القطري/ علي ناصر علي جار الله، البالغ من العمر ٧٠ عاما، وابنه عبد الهادي، البالغ من العمر ١٧ عاما، في المملكة العربية السعودية، حيث دخل المواطن القطري وابنه المملكة العربية السعودية بموجب تصريح عائلي يوم الخميس الموافق ١٥ أغسطس ٢٠١٩م.

وتفيد المعلومات الواردة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بأنهما قد اختفيا قسرياً يوم الأحد الموافق ١٨ أغسطس ٢٠١٩م، الساعة الواحدة ظهراً، في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، حيث تم إلقاء القبض عليهما من قبل السلطات السعودية, وإخفائهما إلى مكان غير معلوم.

وتدين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، هذا الإخفاء القسري للمواطن القطري وابنه والذي يخالف كافة المواثيق الدولية والإقليمية وخاصة المادة (٩) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة (١٤) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، لما فيه من انتهاك واضح لحقهما في الحرية والأمان.

وتُعبّر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء هذا الاختفاء القسري، خاصة وأن السلطات السعودية انتهجت في الفترة الأخيرة سياسة الإخفاء القسري لعدد من المواطنين القطريين بسبب الأزمة السياسية.

إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تُحمل المملكةَ العربية السعودية كامل المسؤولية عن حياة المواطن القطري/ علي ناصر علي جار الله، وابنه/ عبد الهادي، وسلامتهما الجسدية والصحية. وتُطالب السلطات السعودية بالكشف عن مصيرهما والإفراج الفوري عنهما.

وتدعو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبشكل عاجل، كلاً من المفوض السامي لحقوق الإنسان والفريق المعني بالاختفاء القسري ومجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، للتدخل الفوري لوقف هذه الانتهاكات الجسيمة الممنهجة ضد المواطنين القطريين.

حرر بتاريخ: ١٩ ذو الحجة ١٤٤٠هـ، الموافق ٢٠١٩/٠٨/٢٠

الدوحة – قطر

بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر رقم (٠٥/ لسنة ٢٠١٩) بشأن تدهور صحة الطالب القطري/ عبد العزيز سعيد عبد الله المحتجز تعسفياً لدى السلطات السعودية

تلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان معلومات من مصادر موثوقة، تفيد بأن صحة الطالب القطري ـ المعتقل تعسفياً بسجون المملكة العربية السعودية ـ قد تدهورت جراء الظروف القاسية للاحتجاز التعسفي والإهمال المتعمد.

علما بأن هذا الطالب القطري كان مختفياً قسرياً منذ ٦ يوليو ٢٠١٨م، قبل أن تعلن السلطات السعودية عن مكان احتجازه في مايو الماضي لفريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري غير الطوعي، وحسب المصدر؛ يوجد الطالب القطري في سجن انفرادي منذ تاريخ اعتقاله، ويتعرض للتعذيب لنزع اعترافات بأعمال لم يرتكبها.

وتبدي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قلقها العميق إزاء المعلومات والتقارير التي تفيد بتدهور صحته في الفترة الأخيرة جراء التعذيب والإهمال المتعمد الذي يتعرض له في حبسه الانفرادي دون عرضه على الطبيب لتلقي الرعاية الصحية والعلاج اللازم.

وتدين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هذا الاعتقال التعسفي، الذي يخالف كافة القوانين والاتفاقيات الدولية، وخاصة المادة (٩) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تُحمل السلطات السعودية كامل المسؤولية عن حياة عبد العزيز سعيد عبد الله، الطالب القطري، وسلامته الجسدية والصحية، كما تطالب السلطات السعودية بالإفراج الفوري عنه.

وتدعو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبشكل عاجل كلاً من المفوض السامي لحقوق الإنسان، والفريق المعني بالاحتجاز التعسفي، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، للتدخل الفوري لوقف هذه الانتهاكات الجسيمة ضد هذا المواطن القطري.

حرر بتاريخ: ٢٨ ذو القعدة الموافق ٢٠١٩/٠٧/٣١

بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر رقم (٠٤/ لسنة ٢٠١٩) بشأن إطلاق سراح المواطن القطري، محسن صالح سعدون الكربي، المختفي قسرياً لدى السلطات السعودية

ترحب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بإطلاق سراح المواطن القطري، محسن صالح سعدون الكربي، والذي كان مختفياً قسرياً لدى السلطات السعودية منذ ٢١ إبريل ٢٠١٨م، الذي حرم من أبسط حقوقه الأساسية في الاتصال بأسرته أو محاميه، كما عجزت أسرته عن تحديد مكان احتجازه، أو معرفة التهمة الموجهة له طيلة فترة اختفائه القسري. لقد كانت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر، على اتصال دائم بالهيئات الأممية والمنظمات الدولية والفريق المعني بالاختفاء القسري بالأمم المتحدة، لمطالبة المملكة العربية السعودية بالكشف عن مكان هذا المواطن القطري والمطالبة بإطلاق سراحه.

وهنا تطالب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، السلطات السعودية بتعويض المواطن القطري – محسن الكربي – عن الضرر الذي لحق به خلال فترة إخفائه قسرياً.

كما تطالب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان السلطات السعودية أيضاً، بالإفراج الفوري عن الطالب القطري – عبد العزيز سعيد عبدالله – والمعتقل تعسفياً بسجون المملكة منذ يوليو ٢٠١٨، دون عرضه للمحاكمة. وتدعو الهيئات الأممية والمنظمات الدولية إلى إجراء تحقيقات واسعة في انتهاكات السلطات السعودية وارتكابها مخالفات جسيمة وممنهجة وإجراءات تمييزية ضد المواطنين القطريين.

كذلك تدعو اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، كلاً من المقرر الخاص بالأمم المتحدة المعني بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، والفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي بالأمم المتحدة، لاتخاذ اجراءات سريعة لإطلاق سراح الطالب القطري المعتقل تعسفياً لدى السلطات السعودية.

حرر بتاريخ: ١٨ ذو القعدة الموافق ٢٠١٩/٠٧/٢١

الدوحة – قطر

في ندوة نقاشية بحضور دبلوماسيين ومفكرين وصحافيين..

«حقوق الإنسان»: نراهن على دور مؤثر للنخب الأميركية لوقف انتهاكات دول الحصار

أكدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن الإدارة الأمريكية والنخب والمنظمات والبرلمانيين، إلى جانب الساسة الأمريكيين يمكنهم أن يلعبوا دوراً أكثر فاعلية وتأثيراً للضغط على دول الحصار، ومطالبتها بوقف انتهاكاتها لحقوق الإنسان؛ لافتاً إلى أنه بعد مرور أكثر من عامين؛ ما تزال الأزمة الخليجية تراوح مكانها، ومعاناة الضحايا تزداد تفاقماً، بسبب تعنّت دول الحصار وتجاهلها لنداءات الحكومات والمنظمات الدولية التي أدانت الانتهاكات التي تسبّب فيها رباعي الحصار.

جاء ذلك، خلال ندوة نقاشية عقدها المركز القطري الأمريكي، بحضور نخبة من قادة الفكر بالولايات المتحدة الأميركية، بينهم دبلوماسيون ومفكرين وباحثين بمؤسسات فكرية، وكتاب وصحافيون؛ للحديث عن التطورات التي تشهدها حقوق الإنسان في دولة قطر، وتداعيات الحصار المفروض عليها، منذ الخامس من حزيران/ يونيو ٢٠١٧.

وفي مستهل الجلسة، قدم رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان نبذة عن تأسيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمهام التي تقوم بها، وأبرز التحديات التي واجهتها في مجال حماية وتطوير حقوق الإنسان في قطر، وصولاً إلى التحديات الجديدة التي أفرزتها أزمة الحصار.

وفي ردّه على سؤال للسفير الأمريكي لدى الدوحة سابقا بشأن تعامل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع الشكاوى التي تتقدم بها العمالة الوافدة في دولة قطر؛ قال: «منذ تأسيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، حرصنا على استقبال كافة الشكاوى والتظلمات التي تصل اللجنة الوطنية من الوافدين من مختلف الجنسيات، ونتواصل مع الجهات المعنية في الدولة لحل الإشكالات المطروحة. وقد قدمنا العديد من التوصيات للحكومة القطرية لتعديل بعض القوانين، وتمّ بالفعل تعديل العديد من التشريعات التي تصبّ في صالح حماية حقوق العمال وحقوق الإنسان بصفة عامة، وأبرزها إلغاء قانون الكفالة».

ونوّه إلى أهمية افتتاح منظمة العمل الدولية مكتباً لها بالدوحة، وتثمينها للإصلاحات التي قامت بها الحكومة القطرية لحماية وتطوير حقوق الإنسان. وعن سؤال آخر بشأن التحديات التي تواجه اللجنة الوطنية منذ بداية الأزمة الخليجية، قال سعادته: «منذ اليوم الأول لبدء الحصار، تهاطل علينا سيل من الشكاوى لمواطنين ومقيمين في دولة قطر، وحتى من دول الحصار نفسها، وحرصنا على التواصل مع مختلف الجهات المعنية ومؤسسات حقوق الإنسان بدول الحصار نفسها، لمحاولة وقف الانتهاكات التي طالت الآلاف من الأسر، لكن دون جدوى، للأسف الشديد! مما اضطرنا للتوجه إلى المنظمات الدولية».

وأضاف: «لقد عملنا خلال أزيد من عامين على اتباع مسارات قانونية وحقوقية مختلفة لمحاولة إنصاف الضحايا، وإدانة الانتهاكات الخطيرة لدول الحصار، وشجعنا المتضررين والحكومة القطرية على اتباع كافة الإجراءات القانونية والقضائية الممكنة لإنصاف الضحايا وجبر الضرر عنهم، بدرجة أولى».

وقد أبدى الحاضرون خلال نقاشاتهم، دهشتهم للأبعاد الخطيرة التي بلغتها أزمة حصار قطر، متسائلين عن سبب فرض عقوبات قاسية في حق المواطنين والمقيمين في الدول الخليجية، جراء الأزمة السياسية، مؤكدين ضرورة تحييد المدنيين في أي نزاعات سياسية.

بينما أكدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إيمانها بدور أكثر فعالية يمكن أن تلعبه الإدارة الأمريكية لحل الأزمة الخليجية، وتابع قائلاً: «وقالت: إننا نراهن كذلك على دور أكبر لقادة الفكر في الولايات المتحدة. فأنتم أيها المفكرون والدبلوماسيون والبرلمانيون والصحافيون من أهم الأطراف التي يمكنها لعب دور حاسم لحماية حقوق الإنسان، وتوعية الرأي العام العالمي».

واشنطن: يونيو ٢٨, ٢٠١٩

في لقائه السفير سام براون باك، سفير الحريات الدينية في الخارجية الأمريكية..

د. المري: نطالب بإدراج انتهاك السعودية للحق في ممارسة الشعائر الدينية في تقرير الخارجية الأمريكية

طالب سعادة الدكتور علي بن صميخ المري- رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بضرورة إدراج انتهاكات المملكة العربية السعودية للحق في ممارسة الشعائر الدينية، وتسييسها المتعمد للحج والعمرة ضمن الانتهاكات التي تطال حرية الدين والمعتقد والشعائر الدينية، في التقرير السنوي للحرية الدينية الذي تصدره الخارجية الأمريكية؛ داعياً إياه في الوقت ذاته، سعادة السيّد سام براون باك سفير الحريات الدينية في الخارجية الأمريكية إلى زيارة دولة قطر للوقوف على حقيقة الانتهاكات والعراقيل التي تمنع المواطنين والمقيمين في دولة قطر من أداء شعائرهم الدينية، للعام الثالث على التوالي، منذ بداية الحصار المفروض على قطر.

وخلال لقائه مع سعادة السيّد سام براون باك سفير الحريات الدينية بوزارة الخارجية الأمريكية، في العاصمة واشنطن؛ حذّر سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من «تنامي حدة خطاب التحريض والكراهية الذي تمارسه المملكة العربية السعودية وبقية دول الحصار بشكل مخيف، بلغ حد التحريض على استهداف مواطنين وصحافيين قطريين، ومؤسسات إعلامية قطرية؛ بلغت حدّ التهديد بالاعتداء والقتل، إلى جانب إصدار قوانين تُعاقب مواطني دول الحصار في حال أبدوا تضامنهم مع إخوانهم في دولة قطر، ضد الانتهاكات التي تطالهم منذ أزيد من عامين من بدء الحصار».

وفي ردّه على سؤال لسفير الحريات الدينية في الخارجية الأمريكية بشأن الاستعدادات لموسم الحج في قطر؛ قال سعادة الدكتور المري: «للأسف الشديد؛ نحن نتجه إلى حرمان المواطنين القطريين والمقيمين بدولة قطر، للعام الثالث على التوالي، من ممارسة حقهم في أداء مناسك الحج، بعد حرمانهم من التوجّه إلى العمرة في شهر رمضان الماضي، نتيجة تمادي السلطات السعودية في فرض عراقيل ومعوقات أمام ممارسة القطريين والمقيمين لشعائرهم الدينية".

واشنطن: يونيو ٣٠, ٢٠١٩

خلال لقاء مسؤولين بوزارة الخارجية ونواب بالكونغرس..

الأزمة الخليجية بلغت ذروتها.. ولابدّ من إجراءات رادعة لوقف انتهاكات دول الحصار

حذّر رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، من العاصمة الأمريكية واشنطن، من أن «الأزمة الخليجية بلغت ذروتها من التصعيد، ممّا زاد من قلق ومخاوف الشعوب الخليجية»؛ داعياً إلى «ضرورة اتخاذ إجراءات رادعة ضدّ دول الحصار، لإلزامها بوقف الانتهاكات التي مسّت الآلاف من العائلات والأفراد من المواطنين والمقيمين في دولة قطر، منذ أزيد من عامين على بدء الحصار المفروض على قطر».

ونوّه سعادته إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية – كغيرها من الحكومات الغربية – تتحمّل جانباً من المسؤولية، في حال لم تتحرّك فوراً لمنع دول الحصار من تعمّد إطالة الأزمة، وحماية حقوق الإنسان في الخليج، أسوةً بما تفعله في باقي مناطق العالم.

ودعا لجنة «توم لانتس» لحقوق الإنسان في الكونغرس الأمريكي إلى زيارة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالدوحة لتقصي تداعيات الحصار، ومن ثمّ، الوقوف على إصلاحات دولة قطر في مجال سوق العمل وحماية حقوق الإنسان للمواطنين القطريين والوافدين في آن واحد؛ مُبدياً في الوقت ذاته استعداد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لجلب عدد من ضحايا الحصار لتقديم شهادات حيّة عن معاناتهم خلال جلسة استماع بالكونغرس الأمريكي مستقبلاً؛ كما تمّ في البرلمان الأوروبي ومجلس حقوق الإنسان سابقاً.

لقاءات مكثّفة مع مسؤولين بالإدارة الأميركية والكونغرس

وكان رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عقد اجتماعات مثمرة، على مدار ثلاثة أيام من زيارته للعاصمة واشنطن، حيث تباحث مع سعادة السيّد تيم لاندر كينغ، نائب ومساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الخليج العربي.

كما عقد سلسلة اجتماعات مع نواب آخرين في مجلس النواب بالكونغرس الأمريكي، شملت كلاً من السيّد تيد دويتش رئيس اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، والسيّد جيم هايمز عضو مجموعة الكونغرس حول قطر، والسيّد غوس بيليراكيس الرئيس المشارك في مجموعة الكونغرس حول قطر والعضو سابقا في لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس، والسيّد هانك جونسون عضو في مجموعة الكونغرس حول قطر، والسيّد كريس ستيورات عضو مجلس النواب ومجموعة الكونغرس حول قطر، والسيّد ستيف شابوت عضو اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، والسيدة فيكي هارتزلر عضو بمجلس النواب الأمريكي، والسيّد

جاكي سباير عضو بمجلس النواب الأمريكي.

خلال لقائه مع سعادة السيّد تيم لاندر كينغ نائب ومساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الخليج العربي؛ ثمّن التصريحات التي أدلى بها سعادة السيّد تيم لاندر كينغ، حول التداعيات الانسانية الناجمة عن أزمة الحصار، وتحذيره من مخاطرها على تشتيت الأسر الخليجية.

في رده على استفسارات لأعضاء بمجلس النواب الأمريكي حول مصير الجهود الدولية، وفي مقدمتها الوساطة الكويتية لحل الأزمة الخليجية، قال: «لقد فشلت الاجتماعات والقمم الخليجية السابقة في إيجاد حل لمعاناة الشعوب الخليجية، بسبب تجاهل دول الحصار لمأساتهم الإنسانية، وإصرارها على مزيد من الحاق الضرر بتلك الشعوب وتمزيق الأواصر الأسرية!».

ووجه رسائل مباشرة، مطالباً الإدارة الأمريكية «بمزيد من الاهتمام بالشعوب الخليجية وما تعانيه، محذّراً من أن ضمان الاستقرار في منطقة الخليج يبدأ بوقف الانتهاكات الناجمة عن حصار قطر، وردّ الاعتبار للضحايا، واستعادة اللحمة بين المجتمعات الخليجية».

كما قدّم سعادته خلفية عن «الحملات الشرسة التي تقودها دولة الامارات العربية المتحدة منذ بداية الأزمة ضد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لمحاولة تشويهها والتشكيك في مصداقيتها»؛ مؤكداً أن «اللجنة الوطنية ماضية في إجراءات القانونية والقضائية لمقاضاة المسؤولين الإماراتيين على انتهاكاتهم وسعيهم لتشويه سمعة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان».

الإصلاحات القطرية رائدة خليجياً بشهادة المنظمات الدولية

على الجانب الآخر؛ تباحث رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع السيناتور تيد دويتش، رئيس اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط بمجلس النواب الأمريكي؛ حيث قدم له نبذة عن الإصلاحات التي اتخذتها دولة قطر في مجال إصلاح قوانين العمل، وتطوير القوانين والتشريعات التي تضمن حقوق المواطنين والوافدين في دولة قطر، وحقوق الإنسان بصفة عامة.

ونوّه سعادته إلى أن «دولة قطر قامت بسلسلة إصلاحات لقوانين العمل وحماية حقوق الوافدين، وحقوق الإنسان بصفة عامة؛ وقد ثمّنت منظمة العمل الدولية ومنظمات حقوقية الإصلاحات التي

قامت بها الحكومة القطرية؛ بما في ذلك إقرار أول قانون للجوء السياسي في المنطقة».

لن نسكت على التحريض ضد الجزيرة وتصاعد خطاب الكراهية

وأكّد رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لن تسكت على دعوات التحريض التي أطلقها مسؤولون بارزون بدول الحصار ضد إعلاميين وقنوات إعلامية قطرية، بلغت حدّ الدعوة صراحة لاستهداف قناة الجزيرة القطرية، الأمر الذي يعدّ جريمة تعاقب عليها القوانين الدولية، ومساساً بحرية الإعلام والتعبير.

كما تباحث مع المسؤولين في وزارة الخارجية والكونغرس حول التهديدات بقصف قناة الجزيرة، قائلاً: «إننا لن نقبل بالاعتداء على الصحافيين والترويج لخطاب الكراهية والتحريض ضد الاعلاميين والمؤسسات الإعلامية، ولن نقف مكتوفي الأيدي أمام تلك الانتهاكات، وقد بدأنا فعلياً تحركاتنا، وأطلعنا كافة المنظمات الدولية والنقابات الصحافية بما يجري من تصعيد خطير ضد قناة الجزيرة والاعلاميين القطريين بصفة عامة».

واشنطن: يونيو ٢٩, ٢٠١٩

في مداخلة أمام مجلس حقوق الإنسان، اللجنة الوطنية:

الإمارات مستمرة في انتهاك قرارات محكمة العدل الدولية

أكدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان استمرار دولة الإمارات في انتهاك قرار محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٨ في إطار التدابير الاحترازية الأولية والقاضي بإلزام الإمارات السماح للطلبة القطريين بالعودة إلى الدراسة إذا أرادوا ذلك، أو الحصول على سجلاتهم الدراسية، إلى جانب السماح للمتضررين باللجوء إلى المحاكم الإماراتية.

وقال د. محمد السعدي مدير إدارة التعاون الدولي باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مداخلة اللجنة بالدورة (٤١) لمجلس حقوق الإنسان في جنيف: (حتى الآن لم تتجاوب دولة الإمارات مع قرار محكمة العدل الدولية في انتهاكات صارخة تمثل انتهاكاً للمادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٣ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). وأوضح في الوقت ذاته أن الطلاب القطريين المتضررين رفعوا شكاويهم للمقرر الخاص المعني بحرية التعليم ووعدهم على الاستمرار في العمل على حصولهم تعويضاتهم جراء انتهاك حقهم في التعليم.

وأشار السعدي في كلمته التي القى فيها الضوء على استمرار الطلبة القطريين من انتهاكات الحق في التعليم، إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان رصدت ٥١٣ انتهاكاً خلال الفترة من عام ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨ تسببت فيها دول الحصار بسبب إجراءاتها التعسفية أحادية الجانب ضد دولة قطر.

جنيف:٢٦ يونيو ٢٠١٩م

بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر رقم (٠٣/ لسنة ٢٠١٩) حول قرار محكمة العدل الدولية بشأن شكوى دولة الإمارات العربية المتحدة ضد دولة قطر الصادر بتاريخ ١٤يونيو ٢٠١٩

تلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بارتياح بالغ قرار محكمة العدل الدولية بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٩ برفض الشكوى المقدمة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن التدابير الوقتية ضمن الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري ضمن نزاعها مع دولة قطر، حيث رفضت المحكمة طلب الإمارات إلزام دولة قطر بعدد من الإجراءات والتي منها: سحب دولة قطر فوراً شكواها ضد دولة الإمارات العربية المتحدة لدى اللجنة الأممية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، ومنع منظماتها الوطنية، ووسائل الإعلام من نشر الاتهامات الموجهة ضد الإمارات في القضايا المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية، إلى غير ذلك من الإجراءات.

وإذ ترحب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالقرار الصادر عن محكمة العدل الدولية؛ فإنها تعتبره خطوة أساسية تضاف إلى القرار الأول الصادر من المحكمة في ٢٣ يوليو ٢٠١٨ م، من أجل إنصاف الضحايا، ودليل آخر على سلامة التحركات القانونية لدولة قطر، وأن اللجوء إلى كافة الوسائل والآليات الدولية لا يعتبر تصعيداً، وإنما حقاً شرعياً – تكفله الاتفاقيات الدولية لتحقيق العدالة – إنصافا وتعويضاً للضحايا.

وقد جاء هذا القرار إلهاماً من المحكمة ليفند أيضاً الادعاءات الإماراتية ضد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومحاولات التشكيك في مصداقيتها من خلال المسؤولين الإماراتيين.

وترى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنّ سياسة الهروب إلى الأمام التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة ـ للتغطية على جرائمها، والانتهاكات التي ارتكبتها بحق الشعب القطري والشعوب الخليجية ـ لن تجدي نفعا ولن تمنع عنها الإدانة والمساءلة الدولية.

وختاماً؛ تهنئ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ضحايا الحصار ومنظمات حقوق الإنسان بالانتصار الثاني المحقق في المسار القضائي الذي بدأته دولة قطر، وذلك إلى غاية وقف جميع أنواع الانتهاكات الناجمة عن الحصار، وإنصاف المتضررين، وجبر الضرر عنهم.

حرر بتاريخ: ١١ شوال١٤٤٠هـ الموافق ٢٠١٩/٠٦/١٤

الدوحة – قطر

من تصريحات سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مقابلته مع تلفزيون العربي

د. المري يقدم حصاد عامين من تحركات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمواجهة الحصار لقادة الإعلام بدولة قطر

أكّد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنها (اللجنة الوطنية) لن تتراجع تحت أي ظرف أو محاولات – يائسة – للتشكيك في مصداقيتها من قبل دول الحصار، عن الوفاء بالتزامها الدفاع عن حقوق الضحايا دون هوادة، وعبر كافة المنابر الحقوقية الدولية، لافتاً إلى أن اللجنة الوطنية لن تألو جهداً إلى غاية إنصاف كافة المتضررين من إحدى أشد وأقسى أنواع الحصار المفروض على الشعوب، لم يستثن الغذاء ولا الدواء.

وكشف سعادته أن اللجنة الوطنية تعتزم التباحث مع الوفود والمنظمات الدولية، لاتخاذ سلسلة من الآليات والإجراءات الجديدة، في سياق التحركات القانونية والحقوقية لتشديد الخناق على دول الحصار، وإلزامها بوقف إجراءاتها العقابية والتمييزية في حق المواطنين والمقيمين في دولة قطر، مثل تشكيل تحالف دولي للدفاع عن حقوق الضحايا، وتمكينهم من تقديم شهاداتهم في أهم المنابر والمحافل الدولية، لفضح انتهاكات دول الحصار.

حصاد عامين من مواجهة الانتهاكات

وخلال لقاء مع السادة رؤساء التحرير ومديري وسائل الإعلام القطرية، بمناسبة مرور عامين على تحدي الحصار الجائر المفروض على قطر؛ قدم سعادة الدكتور علي بن صميخ المري نبذة عن حصاد جهود وتحركات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان داخليا وخارجيا لمواجهة الحصار الجائر، والمكاسب التي تحققت، ورؤية اللجنة الوطنية لمواجهة الحصار خلال الفترة المقبلة.

وكشف سعادة الدكتور علي بن صميخ المري النقاب عن آخر الإحصائيات حول الشكاوى التي ما تزال تصل اللجنة الوطنية من قبل مواطنين قطريين ومقيمين، حول استمرار انتهاكات دول الحصار، لا سيما الإمارات العربية المتحدة، على الرغم من صدور قرارات قضائية من محكمة العدل الدولية تلزمها بوقف إجراءاتها التمييزية.

كما أشار إلى استمرار المملكة العربية السعودية في تسييس الشعائر الدينية، والتماطل في السماح للمواطنين والمقيمين بدولة قطر من أداء مناسك الحج والعمرة، عبر الإعلان عن إجراءات تضليلية غير كافية، لا تلغي العراقيل أمام الحق في ممارسة الشعائر الدينية.

٤٢٣٤ شكوى لمواطنين ومقيمين ضد دول الحصار خلال عامين

وبلغة الأرقام، نوّه الدكتور علي بن صميخ إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أحصت ٤٢٣٤ شكوى تقدم بها مواطنون ومقيمون في دولة قطر منذ بدء الحصار في الخامس من حزيران/ يونيو المقبل، منها ٣٣٨١ تقدم بها مواطنون قطريون و٨٥٣ شكوى لمقيمين من مختلف الجنسيات. وأحصت اللجنة الوطنية خلال عامين من الحصار ٢٢٣٤ شكوى ضد المملكة العربية السعودية، و١١٢٦ شكوى ضد الإمارات العربية المتحدة، و٥٢٧ شكوى ضد مملكة البحرين، و٣٣٨ شكوى ضد مصر، و٩ شكاوى ضد دول مختلفة.

وشملت الشكاوى المقدمة خلال عامين من الحصار ١٣١٧ شكوى حول انتهاك الحق في التنقل، و١٢٩٨ شكوى لانتهاك الحق في الملكية، و٦٦١ شكوى ضد انتهاك الحق في لم الشمل الأسري، و٥٢٥ انتهاك للحق في التعليم، و١٧٢ حالة انتهاك للحق في ممارسة الشعائر الدينية، و١١٢ شكوى متعلقة بانتهاكات للحق في العمل، و٩٤ شكوى لانتهاك الحق في الإقامة، و٣٨ شكوى لانتهاك الحق في الصحة، و١٢ شكوى لانتهاك الحق في استخراج الوثائق الرسمية، و٣ شكاوى متعلقة بالاختفاء القسري، وشكوى واحدة (٠١) حول الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وشكوى واحدة (٠١) حول المعاملة المهينة الحاطة بالكرامة.

اللجنة الوطنية تحسم معركة حقوق الإنسان دولياً

في سياق الحديث عن جهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتحركاتها على الصعيد الداخلي والدولي لمواجهة الحصار، أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قامت، خلال عامين من الحصار بنحو ٥٠ زيارة خارجية لدول أوروبية إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية،

التقى خلالها سعادة رئيس اللجنة الوطنية مع العديد من المسؤولين عن حقوق الإنسان بوزارة الخارجية، ونواب برلمانيين، ومسؤولي منظمات حقوقية، إلى جانب لقاء سعادة الدكتور علي بن صميخ مع قداسة البابا فرانيس، بابا الفاتيكان لحماية حقوق الإنسان.

كما خاطبت اللجنة الوطنية أزيد من ٥٠٠ جهة حقوقية ومنظمة دولية وإقليمية حكومية وغير حكومية، مناشدةً إيّاها التحرك العاجل لمعالجة آثار الأزمة الإنسانية التي تسبب بها الحصار.

كما عقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مؤتمرين دوليين اثنين (٠٢)، وأصدرت ٨ تقارير و٣٢ بياناً حول الحصار. وبالمقابل، أصدرت منظمات حقوقية ونقابية وهيئات دولية ١٦ تقريرا وبيانات تدين الحصار. كما زار مقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ٣٥ وفداً دوليا من شخصيات ومنظمات وهيئات دولية لتقصي تداعيات الحصار. وعقد سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال زياراته الخارجية العديد من الاجتماعات في مختلف المنابر الدولية، مع المنظمات الحقوقية الدولية، ومكاتب حقوق الإنسان بوزارات الخارجية لعدد من الدول الأوروبية والغربية، إلى جانب سلسلة من اللقاءات وجلسات الاستماع في البرلمان الأوروبي وعدد من برلمانات العالم، أثمرت حراكاً دولياً مؤيداً لموقف دولة قطر في العديد من الدول المؤثرة. كما طالب ١٥ عضواً بالبرلمان البريطاني حكومتهم بمناقشة حصار قطر في مجلس العموم البريطاني.

ونوّه الدكتور المري إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عقدت سلسلة لقاءات وجلسات استماع في كبرى البرلمانات الدولية، حيث التقت نوابا من مجلسي الشيوخ والنواب في الكونغرس الأمريكي، وجلسة استماع بالبرلمان الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل، وتلتها جلسة استماع لممثلين عن ضحايا الحصار أمام نواب البرلمان الأوروبي.

وعلى الصعيد الداخلي، استقبلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عديد الوفود والشخصيات من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا وفرنسا وغيرها من الدول، إلى جانب وفود لمنظمات حقوقية إقليمية ودولية، أبرزها «أمنستي»، و«هيومن رايتس ووتش»، إلى جانب وفد عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حيث التقى سعادة الدكتور علي بن صميخ المري وفداً عن البعثة الفنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بهدف جمع المعلومات حول تداعيات الحصار على حقوق الإنسان للمواطنين والمقيمين بدولة قطر ومواطني دول مجلس التعاون، بدعوة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

مؤتمرات دولية أفشلت محاولات عزل قطر وتشويه صورتها أمام العالم

وثمّن سعادته النجاح الذي حققه المؤتمر الدولي حول «الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة بموجب القانون الدولي»، والذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالشراكة مع البرلمان الأوروبي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، يومي ١٤ و١٥ أبريل الجاري، برعاية وحضور معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء، ووزير الداخلية. كما أشار إلى نجاح المؤتمر الدولي الذي عقدته اللجنة الوطنية بعنوان «حرية التعبير.. نحو مواجهة المخاطر»، بعد شهر ونصف من بدء الحصار، استقطب نحو ٥٠٠ منظمة إقليمية ودولية، لمناقشة حرية التعبير، على الرغم من محاولات دول الحصار الضغط على تلك المنظمات لمنعها من حضور المؤتمر.

محاولات يائسة للنيل من مصداقية اللجنة الوطنية

قال سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن دول الحصار في ورطة قانونية كبيرة، وصورتها تزعزعت كثيرا في الساحة الدولية، لأن المجتمع الدولي قد أدرك حقيقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تسببت بها دول الحصار، الأمر الذي انعكس على تصريحات عدد من الساسة والشخصيات البارزة في دول الحصار، والتي لم تعد تخف ضيقها من تضرر صورتها أمام الرأي العالم، فحولت جهودها إلى شن محاولات عبثية يائسة لتشويه صورة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومحاولة التغطية على فشلها دون جدوى"، لافتاً إلى أن «اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تحظى بمصداقية دولية، ودعم ١١٠ مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلى جانب المصداقية التي تحظى بها اللجنة من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأبرز المنظمات الحقوقية الدولية».

تطور إيجابي في مواقف مسؤولين أوروبيين وأمريكيين

رداً عن سؤال حول نتائج جولاته عبر عواصم العالم في فضح انتهاكات دول الحصار، أشار الدكتور المري إلى أن لقاءاته مع النواب والمسؤولين في البرلمانات الدولية ومكاتب حقوق الإنسان بوزارات الخارجية لعدد من الدول الأوروبية والغربية سمحت بنقل صورة حقيقية لواقع الحصار ومعاناة الضحايا إلى الدول الغربية التي لم تكن العديد منها مطلعة على حقيقة الانتهاكات التي تطال حقوق الإنسان جراء الحصار الجائر.

كما ساهمت تلك الزيارات في فرض تداعيات الحصار المأساوية على أجندات اجتماعات المنظمات الدولية والبرلمانات وحكومات الدول، إلى جانب كسب التعاطف الدولي مع الضحايا.

وثمّن سعادته حصول تطور إيجابي في مواقف مسؤولين أوروبيين وأمريكيين، ورفضهم للمأساة الإنسانية التي خلفها الحصار، مشيراً في الوقت ذاته إلى القرار الصادر عن البرلمان الأوروبي الذي أدان في تقريره السنوي انتهاكات حقوق الإنسان جراء الحصار الجائر على دولة قطر من قِبل السلطات السعودية وغيرها من دول الحصار. ونوّه بأن تلك الخطوة الإيجابية من البرلمان الأوروبي تُضاف إلى مواقف المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمقررين الخواص بالأمم المتحدة بشأن إدانتهم للإجراءات التعسفية أحادية الجانب التي اتخذتها دول الحصار".

تقارير دولية تدين الانتهاكات

أشار سعادة الدكتور علي بن صميخ المري إلى صدور سلسلة من التقارير الدولية، خلال عامين من الحصار، تدين بشكل صريح وعلني انتهاكات دول الحصار، وتؤكد مصداقية كافة التقارير التي أصدرتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ بدء الحصار؛ مستشهدا بالتقرير الذي أصدرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعد مرور ٧ أشهر من بدء الحصار، لافتاً إلى أنه «أول تقرير رسمي صادر عن الأمم المتحدة يدين الإجراءات التعسفية والانتهاكات التي قامت بها دول الحصار، ويصف تلك التدابير بأنها غير متكافئة وتتسم بالعنصرية».

وأصدرت اللجنة الوطنية خلال عامين من الحصار سلسلة من التقارير التي توثق انتهاكات دول الحصار، طالبت من خلالها الحكومة القطرية بضرورة اتخاذ الخطوات الممكنة كافة على المستوى الدولي، وعلى صعيد مجلس الأمن، والمحاكم الدولية ولجان التحكيم، لرفع الحصار عن المواطنين والمقيمين في دولة قطر وإنصاف الضحايا. كما دعت «لجنة المطالبة بالتعويضات» إلى تسريع إجراءات التقاضي لإنصاف الضحايا، والتوصية بضرورة «تسهيل إجراءات إدماج الطلبة في الجامعات والمنظومة التعليمية القطرية ومعالجة الحالات الإنسانية لبعض المتضررين».

كما وجهت اللجنة الوطنية سلسلة من التوصيات إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإلى دول الحصار، والمنظمات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، داعية كل جهة لتحمل مسؤولياتها لوقف الحصار الجائر.

ونوّه إلى أهمية مخاطبة المقررين الخواص لدول الحصار، حيث طالب ٨ مقررين خواص بمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة حكومات دول الحصار، في رسائل موجهة لكل دولة على حدة، بضرورة اتخاذ كافة التدابير لوقف الانتهاكات التي تسبّبت فيها تلك الدول، وضمان منع تكرارها، واتخاذ جميع الخطوات اللاّزمة لضمان احترام حقوق الأشخاص المتضررين من الأزمة.

ومن الإنجازات التي تحققت في سياق تحركات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، توجيه العديد من نواب برلمانات العالم مساءلات لحكوماتهم، لمطالبتها بالتدخل واتخاذ إجراءات فعالة، والضغط على دول الحصار لوقف انتهاكاتها.

توقف رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عند أهمية جلسة الاستماع التي خصصها البرلمان الأوروبي، لأول مرة، للممثلين عن ضحايا حصار قطر، تحدثت فيها كلا من المواطنة القطرية الدكتورة وفاء اليزيدي، إحدى ضحايا الفصل الأسري القسري، والطالبة القطرية جواهر محمد المير التي طردت من جامعة السوربون أبو ظبي.

وأشار سعادة الدكتور علي بن صميخ المري إلى أن جلسة الاستماع كانت حدثا تاريخيا بامتياز، استقطبت حضوراً قياسيا لنواب البرلمان الأوروبي، وممثلي وسائل الإعلام الدولية الذين وثّقوا شهادات مؤلمة لضحايا الحصار، تفاعل معها نواب البرلمان الأوروبي الذين أعلنوا التزامهم باتخاذ إجراءات عاجلة للضغط على دول الحصار لوقف الإجراءات التمييزية التي شكلت انتهاكا صريحاً لحقوق الإنسان.

خطوات وتحركات مستقبلية لمواجهة الحصار

خلص سعادة الدكتور علي بن صميخ المري في ختام لقائه مع رؤساء تحرير وسائل الإعلام القطرية إلى تقديم خطة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال الفترة المقبلة لمواجهة استمرار الحصار الجائر.

ولفت سعادة الدكتور علي بن صميخ المري إلى أن أجندة اللجنة تتضمن العديد من الخطوات حول الآليات والإجراءات التي سيتم اتخاذها مستقبلاً، مشيراً إلى أنه خلال السنة المقبلة سوف يتم تقديم شهادات حيّة لضحايا الحصار في أهم المحافل الدولية، مثل البرلمان الأوروبي وعدد من البرلمانات الدولية، ومجلس حقوق الإنسان بجنيف، والمراكز الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، ومجلس حقوق الإنسان بجنيف.

كما أكد أن اللجنة الوطنية ستتباحث مع وفود ومنظمات دولية زارت دولة قطر منذ بدء الحصار فكرة تشكيل تحالف دولي لإسماع أصوات المتضررين من الحصار.

الدوحة: ٢٩ مايو ٢٠١٩

مع دخول الموسم الثالث للحج والعمرة منذ بداية الحصار على قطر... (حقوق الإنسان) تخاطب ثلاث جهات أممية والبرلمان الأوروبي حول الانتهاكات السعودية للحق في أداء الشعائر الدينية

أعربت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن قلقها العميق إزاء استمرار السلطات السعودية في وضع العقبات، وعدم اتخاذ أيَّة خطوات إيجابية لتمكين المواطنين والمقيمين في قطر من ممارسة حقهم في أداء الشعائر الدينية، للموسم الثالث على التوالي منذ بداية الحصار غير الإنساني المفروض على دولة قطر في الخامس من يونيو ٢٠١٧م. فيما كشفت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن شروعها قريباً في طرح مسألة منع القطريين والمقيمين من الحج والعمرة على طاولة اللجان والاجتماعات الدستورية لمنظمة اليونسكو. جاء ذلك في مخاطبات رسمية وجهتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لسعادة السيد/ كولي سيك رئيس مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة عشر ولسعادة السيدة/ ميشل باشيليه المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وسعادة السيد/ أحمد شهيد المقرر الخاص المعني بحرية الدين والمعتقد بالأمم المتحدة وسعادة السيد/ جان فيجل المبعوث الخاص لحرية الدين أو المعتقد خارج الاتحاد الأوروبي.

وطالبت اللجنة في خطاباتها باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تمكن المسلمين في دولة قطر – سواء كانوا مواطنين أو مقيمين – من أداء العمرة في رمضان والحج خلال موسمه (١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م) ووضع حد للانتهاكات الجسيمة للحق في أداء الشعائر الدينية. وشدّدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ذات السياق على ضرورة الإسراع بفتح الحدود البرية خلال موسم الحج والعمرة، والسماح للخطوط الجوية القطرية برحلات الطيران المباشر لنقل الحجاج أثناء الحج، إلى جانب فتح التأشيرة إلكترونية للمواطنين والمقيمين مثل بقية الحجاج والمعتمرين بالتنسيق مع وزارة الأوقاف القطرية، وعدم الالتفاف على هذه المطالب بإجراءات صورية لمجرد التهرب من الضغوط الدولية. وأوضحت اللجنة أن وزارة الحج والعمرة السعودية أعلنت في بيان عن فتح مسار إلكتروني للمعتمرين من دولة قطر وقالت: نحن نعتبر هذا الإعلان غير كاف وهو مجرد محاولة للالتفاف على مطالب الأسرة الدولية لرفع انتهاكات الحق في ممارسة الشعائر الدينية. وأضافت: قد سبق وأن قامت السلطات السعودية بذات الخطوة التي نعتبرها مجرد محاولة لتحسين صورتها، كما هي خطوة تنقصها الجدية في إزالة العراقيل التي تضعها أمام الحجاج والمعتمرين من دولة قطر. وأضافت اللجنة: يجب قبل الإقدام على مثل هذي الخطوات الصورية ضرورة اتفاق السلطات السعودية مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية على آليات واضحة ومحددة لتسهيل إجراءات الحج والعمرة أمام القطريين والمقيمين بدولة قطر. على أن يتم الإعلان عن مخرجات الاجتماع من ضمانات لبث الطمأنينة في نفوس المعتمرين من دولة قطر خاصة في ظل خطاب الكراهية والتحريض والتهديدات التي يتعرض لها المواطنون القطريون. واستنكرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الإعلان عن عملية فتح المسار الالكتروني في وقت لا تسمح فيه السلطات السعودية بالتحويلات المالية بين الحملات وشركات الحج والعمرة القطرية ووكلاء الحج والعمرة السعوديين، والسماح بتداول العملة القطرية في المملكة

بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان رقم (٠٢/ لسنة ٢٠١٩م) بشأن الحملات التشويهية ضد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من طرف حكومة الإمارات العربية المتحدة

تتابع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بكل أسف، واستنكار الحملة التشويهية التي يقوم بها بعض المسؤولين، في دولة الإمارات العربية المتحدة، حول التشكيك في مصداقيتها من خلال اتهامات جزافية، وتحريضية ضدها، وإذ تعتبر اللجنة الوطنية هذه الحملات الشرسة التي تُشن ضدها من طرف دولة الإمارات العربية المتحدة محاولة فاشلة، تضاف إلى محاولات سابقة تهدف لتشويه، وإعاقة عملها، كمؤسسة وطنية مستقلة حاصلة على تصنيف (أ) من طرف لجنة الاعتماد في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

إن هذه الحملات التي تتعرض لها اللجنة الوطنية، هي جزء من الحملات التشويهية التي دأبت عليها حكومة الإمارات لشن هجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان، والمنظمات الدولية، مثلما قامت به ضد المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومن رايتس

العربية السعودية. وفي ظل عدم وجود أية بعثة قطرية رسمية يمكن أن يلجأ إليها المواطن قطري تعرضه لأية عراقيل إجرائية.

والمحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمخاطباتها السابقة لذات الجهات الأممية بشأن العقبات والصعوبات التي فرضتها السلطات السعودية على أداء مناسك الحج والعمرة ضد المواطنين والمقيمين في دولة قطر، في انتهاك جسيم لحرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية التي تكفلها الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ، إلى جانب الإشارة إلى طلب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بضرورة إثارة هذه القضايا مع السلطات المختصة في المملكة العربية السعودية من أجل تيسير اداء الحج والعمرة للحجاج من دولة قطر وضمان التمتع بحقهم في حرية المعتقد وحرية ممارسة الشعائر الدينية، حيث أبدت اللجنة أسفها على استمرارية الوضع وعدم استجابة السلطات السعودية للنداءات الدولية والمحلية السابقة وقالت اللجنة: لا يزال الوضع كما هو عليه دون أدنى تغيير منذ ما يقرب للعامين مع قدوم شهر رمضان وموسم الحج للموسم الثالث على التوالي بعد الحصار المفروض على قطر . وأكدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إصرارها على أهمية حماية حقوق الإنسان خلال الصراعات وعدم إقحام الشعوب ومصالحها في أية مزايدات أو خلافات سياسية.

وكانت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خاطبت المقرر الخاص بالأمم المتحدة المعني بحرية الدين أو المعتقد في ٢٩ يوليو ٢٠١٧م مبديةً قلقها الشديد إزاء تسيس الشعائر الدينية واستخدامها لتحقيق مكاسب سياسية في انتهاك صارخ لجميع المواثيق والأعراف الدولية التي تنص على حرية ممارسة الشعائر الدينية. بينما بعثت اللجنة بثلاث خطابات أممية مماثلة في مطلع يوليو ٢٠١٨م، شملت السيد/ فوجيسلاف سوك رئيس مجلس حقوق الإنسان، السابق، والأمير زيد بن رعد المفوض السيامي لحقوق الإنسان السابق، والسيد/ أحمد شهيد المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد. وأعربت اللجنة عن قلقها حيال استمرار العراقيل والمعوقات وعدم اتخاذ السلطات السعودية أية خطوات إيجابية من شأنها تمكين المواطنين القطريين والمقيمين في دولة قطر من ممارسة حقهم في أداء شعائرهم الدينية، وطالبتهم باتخاذ إجراءات فورية ضد السلطات السعودية حتى يتمكن حجاج دولة قطر من أداء مناسك فريضة الحج كسائر المسلمين. وفي أكتوبر ٢٠١٨م أجتمع د. علي بن صميخ في لندن مع سعادة السيد/ أحمد شهيد المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد بالأمم المتحدة وسلمه تقريراً مفصلاً حول الانتهاكات السعودية للحق في أداء الشعائر الدينية متضمناً احصائيات بعدد الضحايا من مواطنين ومقيمين في دولة قطر. وفي فبراير ٢٠١٩ اجتمع رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع المبعوث الخاص لحرية الدين أو المعتقد خارج الاتحاد الأوروبي وطالب خلال اللقاء بضرورة تحمل البرلمان الأوروبي وحكومات دول الاتحاد لتحمل مسؤولياتها الأخلاقية، ومخاطبة السلطات السعودية بشأن انتهاكاتها الناجمة عن حرمان المواطنين والمقيمين على أرض قطر من حقهم في ممارسة الشعائر الدينية.

وفي المقابل في أبريل ٢٠١٨م خاطب ستة مقررين خواص بالأمم المتحدة دول الحصار بشأن انتهاكاتها جراء الحصار على دولة قطر من بينهم المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد حيث وجه نداءات للسلطات السعودية شدد خلالها بأهمية إزالة العراقيل والعقبات أمام الحجاج والمعتمرين من دولة قطر وتوالت النداءات للسلطات السعودية من البرلمان الأوروبي والعديد من البرلمانات العالمية والمنظمات الدولية بأهمية إزالة العراقيل التي تضعها أمام الحجاج والمعتمرين من دولة قطر.

الدوحة:٨ مايو ٢٠١٩م

ووتش وغيرها. كما قامت دولة الإمارات العربية المتحدة في السابق بتقديم شكوى ضد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لدى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لكن دون جدوى بل أكدت تلك الجهات على دعمها لعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتشجيعها على الاستمرارية.

تستنكر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشدة التصريحات الأخيرة لوزير الدولة للشئون الخارجية بدولة الإمارات أنور قرقاش، التي تضمنت اتهامها بتزوير الوثائق والتقارير الدولية، وإذ تحتفظ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بحقها في اللجوء إلى كافة الإجراءات القانونية، للرد على هذه الأكاذيب والافتراءات، إلى جانب مخاطبة المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. ولا تستغرب اللجنة الوطنية مثل هذه الاتهامات من مسئول يعتبر المسار القانوني والتحرك الدبلوماسي «منطق العاجز المتكابر»؛ بينما هذه التحركات، هي المسار الحضاري للدول التي تعترف بالشرعية الدولية، ومنظومة حقوق الإنسان، والقيم الإنسانية.

وتؤكد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنه، وبالرغم من كل هذه المحاولات الفاشلة من دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن ذلك لن يثنيها عن الاستمرار في عملها وفقاً لمبادئ باريس، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان عن كشف الانتهاكات الإماراتية ليس فقط على مواطني ومقيمي دولة قطر، وإنما على مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لما لحقهم من أضرار جراء هذا الحصار الجائر، هذا إلى جانب العمل على إنصاف الضحايا وتعويضهم.

حرر بتاريخ: ٤ رمضان ١٤٤٠ الموافق ٢٠١٩/٠٥/٠٩

برعاية وحضور معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية:

٢٥٠ منظمة في المؤتمر الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب

برعاية وحضور معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية؛ انطلقت بفندق الريتز كارلتون في الدوحة، فعاليات المؤتمر الدولي حول» الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة بموجب القانون الدولي»، والذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالشراكة مع البرلمان الأوروبي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، يومي ١٤ و١٥ أبريل ٢٠١٩م

وبدأت الوفود الدولية في الوصول تباعاً إلى الدوحة للمشاركة في أكبر مؤتمر دولي يُعنى بقضية منع الإفلات من العقاب بمنطقة الشرق الأوسط؛ والذي سيشهد على مدار يومين مناقشات ثرية خلال ٤ جلسات رئيسية، و٣ مجموعات عمل؛ تناقش خلالها أزيد من ٢٠ ورقة عمل.

٥ كلمات رئيسية في جلسة الافتتاح

وشهدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر خمس كلمات رئيسية، قدمها كلٌّ من سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وسعادة السيّد أنطونيو بنزيري رئيس لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي، وسعادة السيدة ميشيل باشليه المفوض السامي للأمم المتحدة، وسعادة السيد كارلوس الفونسو نيغريت موسكيرا رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وسعادة السيّد كاثرين مارشي- أوهيل رئيس الآلية الدولية والمستقلة للمساعدة على التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة المرتكبة في سوريا.

٣ جلسات في اليوم الأول

وتلت الجلسة الافتتاحية ثلاث جلسات هامة أدارها وتحدث خلالها مسؤولون وخبراء بمنظمات أممية ودولية. وتناولت الجلسة الأولى من المؤتمر قضية «المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في محورين أساسيين، هما: التحقيق والمحاكمة، وحق الضحايا في الانتصاف، وذلك وفق المبادئ الأساسية والتوجيهية للقانون الدولي. وترأس الجلسة السيد محمد النسور رئيس قسم شمال إفريقيا والشرق الأوسط بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمقرر السيدة آنا كاتولو بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان بجنيف وسويسرا.

وتحدث في الجلسة كل من السيدة بريندا ج. هوليس المدعية العامة للمحكمة الخاصة بسيراليون، والسيد باولو سيرجيو بينهيرو رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا في منظمة الأمم المتحدة. والسيدة منى رشماوي رئيس قسم سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز، بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والسيدة نيكول أملين نائبة رئيسة لجنة السيداو في الأمم المتحدة.

بينما ناقشت الجلسة الثانية لأعمال المؤتمر مسألة «حماية وتعزيز حقوق الإنسان بمكافحة الإفلات من العقاب»، وذلك عبر ٣ محاور رئيسية هي «الحق في المعرفة والحق في العدالة والحق في التعويض وتوفير ضمانات لعدم التكرار».

وترأس الجلسة السيد أوري سيلفان رئيس المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ومقرر الجلسة السيدة ياسمين ابو منصور من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتحدث في الجلسة كل من السيد مارزوكي داروسمان رئيس بعثة تقصي الحقائق المستقلة في ميانمار بمنظمة الأمم المتحدة. والسيد سيمون آدمز المدير التنفيذي للمركز العالمي للمسؤولية عن الحماية في نيويورك. والسيد أحمد شوقي بنيوب المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان في المغرب، والسيد فرانسوا ميمبريز محام وخبير دولي، جنيف، سويسرا.

> **أكثر من ٥٠ صحفياً ومؤسسة إعلامية لتغطية المؤتمر**

اليوم الثاني من المؤتمر

وفي اليوم الثاني من المؤتمر، انعقدت ثلاث جلسات لمجموعات عمل في وقت واحد تناولت «الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والمقترحات العملية لمكافحة الإفلات من العقاب». وبحثت مجموعة العمل الأولى مسألة «الوصول إلى العدالة. حيث بحثت المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية»، وترأسها السيد نيكولو فيجا تلمنكا أمين عام منظمة «لا سلام بلا عدالة» في إيطاليا، وكان السيد مايكل وينر من المفوضية السامية لحقوق الإنسان مقرراً للجلسة التي تحدث خلالها سعادة السيدة كاثرين مارشي أوهيل رئيس الآلية الدولية المحايدة والمستقلة بالأمم

المتحدة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة المرتكبة في سوريا، والسيد كيمبرلي بروست قاض في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي وهولندا، والسيدة دجويدة سياشي نائب رئيس مجموعة دعم الروهينجا في الولايات المتحدة الأمريكية.

فيما ناقشت مجموعة العمل الدولية الثانية مسألة جبر الضرر وترأستها السيدة كارين سميث المستشار الخاص للأمين العام المعني بمسؤولية الحماية بمنظمة الأمم المتحدة، والمقرر آنا كاتولو من المفوضية السامية للأمم المتحدة، وتحدث خلالها السيد بن كيث محام رئيس الفريق الدولي في المملكة المتحدة، والسيدة هايدي ديجكستال محامية متخصصة في القانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان في المملكة المتحدة.

وناقشت مجموعة العمل الثالثة: قضية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالانتهاكات وآليات التعويض، وترأسها السيد فوستو بوكار رئيس معهد القانون الدولي الإنساني في إيطاليا، والمقرر السيدة ياسمين ابو منصور من المفوضية السامية للأمم المتحدة. بينما تحدث في الجلسة السيد ميشيل فيوثي نائب رئيس المعهد الدولي للقانون الإنساني وسفير منظمة فرسان مالطة لمراقبة ومكافحة الإتجار بالأشخاص في سويسرا، والسيدة أمل نصارالممثل الدائم لدى المحكمة الجنائية الدولية والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في باريس.

٢٠ ورقة عمل

أكثر من ٢٠ ورقة عمل بحثية في جلسات عامة وورش وفرق عمل تهدف تم تقديمها لبلورة مقترحات عملية، حيث يعد المؤتمر منصة حوارية هامة للتداول حول تقييم وتطوير الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة بموجب القانون الدولي الخروج بالتوصيات. كما قدم أوراق العمل شخصيات هامة ومختصة بقضية عدم الإفلات من العقاب والمساءلة والمحاكمة من خبراء ومحاكم ومنظمات دولية من بينهم رئيس المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمدعي العالم للمحكمة الدولية لسيراليون إلى جانب شخصيات من التحالف الدولي للمحكمة الجنائية الدولية ونواب برلمانيون، ورئيس لجنة تقصي الحقائق الأممية في ميانمار، ورئيس لجنة التحقيق الأممية في سوريا، وقضاة في المحكمة الجنائية الدولية، ورؤساء منظمات دولية كبيرة، ووزراء حقوق الانسان والعدل في بعض الدول العربية، وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي مثل رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي. بينما يشارك في المؤتمر أكثر من ٢٥٠ من ممثلي الأجهزة الحكومية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، إلى جانب رؤساء وخبراء لجان التحقيق الدولية من كبار موظفين المفوضية السامية

لحقوق الإنسان وممثلي اللجان التعاقديّة وغير التعاقدية في الأمم المتحدة، وخبراء وقضاة المحاكم الدولية المتخصصة، والمحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى الخبراء والمحاميين الذين تقدموا بقضايا أمام المحاكم الوطنية التي تعمل بالاختصاص العالمي. بالإضافة إلى ذلك، ستشارك بعض الوكالات الدولية المتخصصة، والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، ورؤساء اللجان في البرلمان الأوروبي، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، ومراكز البحوث وأهم مراكز التفكير في أوروبا، وغيرهم من الهيئات والمنظمات المعنية بالإضافة إلى الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وعدد كبير من نقابات الصحفيين في القارات الأربع وعدد من ممثلي الجامعات العربية.

قبيل ساعات من انطلاق المؤتمر، كانت مواقع التواصل الاجتماعي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان تشهد تفاعلاً قوياً مع الفيديو الترويجي للمؤتمر الدولي حول» الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة بموجب القانون الدولي»، موازاةً مع نشر العديد من التقارير الصحفية والإعلامية في صحف أوروبية ودولية، تشير إلى أهمية المؤتمر التي تبنته العاصمة القطرية الدوحة. كما شهدت مواقع التواصل الاجتماعي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان تفاعلا قياسيا مع الفيديو الترويجي للمؤتمر، بلغ نحو ٤,٢ مليون مشاهد خلال ١٠ أيام، بينهم ١,٩ مليون عبر حساب الفيس بوك، و١,٦ مليون عبر حساب انستغرام، و٥٨٠ ألف عبر حساب تويتر، و٨٠ ألف عبر حساب يوتيوب.

٢,٥ مليون مشاهد تفاعلوا مع الفيديو الترويجي للمؤتمر عبر مواقع التواصل الاجتماعي

وخصصت صحف ومواقع إعلامية عالمية مساحات كبيرة لنشر تقارير استباقية عن المؤتمر الدولي، منها صحيفة «لوفيغارو» و «جون أفريك» الفرنسية، ومواقع إخبارية دولية أخرى. ووجد المؤتمر اهتماماً وحضوراً إعلامياً مكثفاً، يفوق ٥٠ من كبريات المؤسسات الإعلامية في عواصم عالمية مثل واشنطن وباريس وجنيف وبروكسل ومدريد وبرلين، من بينهم نحو ٢٠ من أشهر كتاب الرأي في الصحف العالمية، الأمر الذي يعكس أهمية قضية «منع الإفلات من العقاب» التي تناولها المؤتمر، باعتبارها واحدة من القضايا التي تشغل الرأي العام العالمي لتطوير وتقييم فعالية المنظومة الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب في حالات الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على مستوى الآليات والأجهزة والتشريعات.

ختام المؤتمر

وفي ختام المؤتمر الدولي حول الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة بموجب القانون الدولي، أكد الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أن توصيات المؤتمر بداية حقيقية لمسار طويل نحو تحقيق سيادة القانون وعدم الإفلات من العقاب، وانطلاقة قوية يحدوها الأمل نحو إيجاد حلول عملية لإنصاف الضحايا وجبر الضرر. وقال الدكتور المري في كلمته في الجلسة الختامية إن العالم اليوم - بما في ذلك ضحايا الانتهاكات

- يتطلعون إلى النتائج التي سيخرج بها المؤتمر وينظرون بترقب إلى الآلية التـي سوف ينشئهـا لتجسيد مخرجاتـه على أرض الواقع.

وأكد أن اللجنة وشركاءها سيعملون خلال الفترة القادمة على متابعة تطبيقها عـلى أرض الواقـع لتحقيق رؤية المؤتمر وأهدافه، معرباً عـن ثقته بـأن اللجنـة الوطنية لحقوق الإنسان ستعمل مع كافة الأطراف علـى تجسـيد مخرجات المؤتمر وتوصياته. وأشـار الدكتور المـري إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ذهبت باتجـاه تنظيـم المؤتمر الدولي حول الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقـاب وضمـان المساءلة بموجب القانون الدولي، بالتعاون مع كل من المفوضية السامية لحقوق الإنسـان بالأمـم المتحـدة والبرلمـان الأوروبـي والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكان الهدف الأساسي منه يتلخص في بلورة رؤيةٍ حقيقيةٍ وعمليةٍ تضعها نخبة من صـناع القـرار والخـبراء الدوليين لمحاسبةٍ جادةٍ وفعالةٍ للجنـاة ومرتكبي الانتهاكات حول العالم، ممن وجدوا في سياسة الإفلات من العقاب ملاذاً من المحاسبـة وضـوءاً أخضـراً للاستمـرار في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتقدم بالتهنئة في ختام المؤتمر بعد انقضاء يومين من الجلسات المكثفة وورش العمل الفعالة على هذه الخطوة الهامة التي تضع اللبنة نحو تحقيق آمال الضحايا والأجيال القادمة في غدٍ تسوده العدالة واحترام الكرامة الإنسانية، متعهداً بالعمل مع كافة الشركاء الدوليين لتنفيذ توصيات هذا المؤتمـر ومتابعـة مخرجاتـه خـلال الأعـوام القادمة. وتوجه الدكتور المري بالشكر والامتنان إلى معالي الشيـخ عـبد الله بن ناصـر آل ثانـي رئيـس مجلـس الوزراء ووزير الداخلية لتشريفه ورعايته الكريمة لهذا المؤتمر.

توصيات مهمة

وخلص المشاركون إلى تقديم مجموعة من التوصيات إلى الـدول والمجتمع المـدني والآليـات الوطنيـة والإقليمية والدوليـة. وتضمنـت التوصيـات الموجهـة للدول ضـرورة الالتحـاق بالنظـام الأسـاسي لميثـاق رومـا وكل معاهـدات حقـوق الإنسـان بمـا فيها المعاهـدة الدولية للحقـوق المدنيـة والسياسيـة، باعتبـارهـا البرتوكـول المنظـم للتواصـل فـي هـذا الصـدد. وتضمـين الجرائـم المصنفة في اتفاق ميثـاق رومـا في القوانـين المحليـة، والالتـزام بالقوانـين التـي تركـز عـلى الجرائـم الدوليـة، بغـض النظـر عـن مكـان وجـود المتهـم. إلى جانـب التوصيـة بتشـجيع التحالفـات للـدول المتقاربـة ومنظومـات المجتمع المدني لإثارة قضيـة المسائلـة فـي محافـل الجمعية، وتشـجيع المسـاءلة السياسـية مـن خـلال منـع بيـع السـلاح، خصوصـاً في إطار الصراعات الوطنية. وأوصى المشاركون بمساندة

المؤسسات العاملة لتعزيز الحق في الحماية على المستويات المحلية، وخلق فرق تحقيقات مشتركة من مختلف الدول وتطوير مستوى التعاون في مجال المساعدات القانونية، وتبادل الأدلة وعمليات التسليم في حال ارتكاب الجرائم. وضرورة التأكد من أن التحقيقات في الجرائم الإنسانية يجب أن تكون مستقلة وبعيدة عن التأثيرات السياسية. وطالب المشاركون بتأسيس مركز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) لتبادل الخبرات والاستفادة من الدروس المستقاة في مجال عدم الإفلات من العقاب. والاستفادة من المعرفة التي وفرتها المفوضية العليا لحقوق الانسان والخبراء الدوليون لتشكيل توصيات عملية وفنية في هذا المجال. كما طالبوا بتطوير القائمة الوطنية للتعويضات لفائدة الضحايا ونشر هذه القائمة وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. والتأكيد على الشفافية في الوصول للمعلومات وخلق أجواء ملائمة للإعلام المجتمعي لتدعيم وتسهيل الوصول للمعلومة. وتضمنت التوصيات للدول أيضا ضرورة توفير منصات عالمية وإقليمية ومحلية للضحايا ليسردوا قصصهم على نحوٍ يعزز رفع الوعي العام بهذه القضايا. وتوفير الدعم والمعلومات للضحايا فيما يخصّ الحصول على العدالة والتعويضات من خلال استعمال لغة يفهمونها، بما في ذلك استخدام اللغات المحلية، وتلك اللغات المستعملة في بلدهم الأصلي. إلى جانب تعزيز الوصول للمعلومة من خلال العدالة التصالحية ومن خلال تشكيل اللجان الحقيقة للمصالحة. والتأكيد على أهمية التعلم من العدالة التقليدية والتي هي بطبيعتها تصالحية وجماعية. وكذلك ضرورة التأقلم مع الظروف المحلية بمشاركة كل الأطراف المعنية. وأكد المشاركون على ضرورة توفير الدعم والمساندة للضحايا بغض النظر عن خلفياتهم. والتأكيد على أن آليات تحقيق العدالة مستقلة وغير الخاضعة للضغوط السياسية. إلى جانب إنشاء أرشيف لحفظ المعلومات والأدلة. ونوهوا إلى ضرورة تذليل العقبات أمام تقديم الدعاوى المدنية والمتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية.

وأكدت توصيات المؤتمر على ضرورة دعم المنظمات الداعمة للضحايا وإشراك ناشطي حقوق الإنسان في إجراءات المحاكمات.

توصيات المجتمع المدني

وفيما يتعلق بالتوصيات الموجهة إلى المجتمع المدني، أوصى المشاركون بضرورة التأكيد، ومن خلال سياسة متعددة الأطراف على أهمية مناقشة الجرائم الدولية وممارسة الضغوط على الدول المنتهكة لحقوق الإنسان. كما أوصوا بزيادة الوعي لدى الدول بأن تعويض الضحايا لا يشمل فقط التعويض المادي، وأن الانتصاف للضحايا لا يقتصر على العدالة الجنائية. إلى جانب المطالبة باستثمار نسبة مهمة من الجهود المبذولة في إطار العدالة الانتقالية، باتجاه تمويل المنظمات التي تعنى بالضحايا وتوفير المساعدات المباشرة لهم. وحول التوصيات للآليات الوطنية والإقليمية والدولية أوصى المشاركون الآليات الوطنية والإقليمية والدولية بضرورة التأكيد على مركزية قضية الضحايا في كل التحقيقات والتحريات، والاهتمام بجبر الضرر الذي يشتمل تقديم حزم من المساعدات. كما طالبوا بالعمل على إنشاء مرصد دولي لمنع وقوع الجرائم في المقام الأول وتحقيق المساءلة ومحاربة الإفلات من العقاب، وذلك من خلال توفير الاستشارة والدعم للمنظمات الحكومية وغير الحكومية. وتضمنت التوصيات بحث إمكانية تأسيس مجموعة عمل حول الممارسات الجيدة وتقديم تقييم حول الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الإفلات من العقاب وتأسيس آليات وطرق للمساءلة. كما أوصى المشاركون بضرورة التشديد على أن حقوق الانسان تشمل عدة أوجه من بينها: منح الضحايا حق الوصول للمعلومات والآليات المتاحة، وتقدير احتياجات الضحايا بالتشاور معهم والسعي للحصول على موافقة الضحايا في كل المراحل، وضمان مشاركة الضحايا في آليات المساءلة، وضمان حماية وتأمين الضحايا وذويهم. وتضمنت توصيات المشاركين في المؤتمر أيضا التأكيد على مشاركة المرأة والأقليات في جلسات المصالحة وجبر الضرر، وتجاوز استخدام مصطلح الضحايا واستبداله بالناجين والذي يقويهم ويمنحهم صوتا مسموعاً، والتأكيد على أن جبر الضرر متعدد الأوجه ويشمل أجيالاً متعاقبة من أسر الضحايا. وأكد المشاركون أن التعويض يجب أن يكون متناسباً مع حجم الضرر وميسراً للمستحقين، وضرورة تقوية ولاية المقرر الخاص في مجال تعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر، بما يمكن الضحايا من الحديث عن معاناتهم دون أي ضغوط، مشيرين إلى ضرورة التعرف على ضحايا الجرائم الدولية الإنسانية الذين عانوا كثيرا، والعمل على مساعدتهم لتجاوز آلامهم، عبر المساعدات المالية والمعنوية بغض النظر عن مسار الإجراءات الجنائية.

الدوحة يوم السبت ١٤أبريل ٢٠١٩

النهضة الشاملة في دولة قطر جذبت ٢ مليون عامل منهم (١,٧٥٨,١٢٢) يعملون بالشركات

صاحب خبرة واسعة في قوانين العمل والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمجالات العمل والعمال... له إسهامات كبيرة مع المنظمات الدولية العمالية ومنظمات حقوق الانسان... حصل على دورات تخصصية في الإجراءات المتعلقة بمعايير العمل الدولية والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وآليات عمل المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة... شارك سيادته وساهم في اقتراح وإعداد التشريعات والإجراءات الخاصة بتطوير قطاع العمل وتعزيز حقوق العمال بالدولة .. يشرف مع فريق عمل بالوزارة على تنفيذ برنامج التعاون الفني بين دولة قطر ومنظمة العمل الدولية ... سعادة السيد / محمد حسن العبيدلي وكيل الوزارة المساعد لشؤون العمل، نائب رئيس إدارة صندوق دعم وتأمين العمال، عضو منتدب بمجلس إدارة شركة ويزة الشركة الوطنية الاستخدام، عضو اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، المنسق الوطني وأمين سر اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.. التقته (الصحيفة) في هذا الحوار

خدمات متكاملة عبر قناة موحدة لحماية حقوق الوافدين وضمان سلامتهم

حوار: ضياء الدين عباس

❖ ماهي أخر إحصائيات عدد العمالة في دولة قطر - شركا ت؟ وماهي آخر المستجدات نحو مزيد من الارتقاء بحقوق العمال في دولة قطر؟

❖ بلغ عدد العمالة بالشركات ١,٧٥٨,١٢٢ عاملا. وأستطيع القول إنَّ دولة قطر تشهد نهضة شاملة وتطوراً متزايدا لاسيما في المجالات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، وقد جذب هذا التطور غير المسبوق ما يزيد على ٢,٠٠٠,٠٠٠ من العمالة الوافدة الذين يشاركون دولة قطر في نهضتها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وفي المقابل فقد قامت الدولة بجهود مستمرة لإجراء تدابير وإصلاحات على قوانين وأسواق العمل نظراً لاستجابة رؤية قطر ٢٠٣٠، في تنفيذ استراتيجية قطاع سوق العمل (٢٠١٨-٢٠٢٢) تحت عنوان (قطاع قوة عمل كفؤة وملتزمة).

فنتاج تطبيق الإصلاحات الواسعة النطاق، من أبرزها:

١ - الغاء تأشيرة خروج العمال الوافدين (عدا نسبة ٥٪ من

العمال حسب ظروف كل منشأة) وذلك بعد تقديم الأسباب والمبررات التي توافق عليها الوزارة.

٢ - إلغاء نظام الكفالة واستبدالها بالنظام التعاقدي القائم على علاقة العمل.

٣- قامت دولة قطر بالبدء في تنفيذ مشروع ريادي لتوفير خدمات متكاملة عبر قناة موحدة بهدف الانتهاء من إجراءات التقاط البصمات والبيانات الحيوية والفحوصات الطبية اللازمة للوافدين بالإضافة إلى توقيع عقود العمل خارج الدولة، بهدف تسهيل إجراءات الاستقدام بشكل عام وحماية حقوق الوافدين وضمان سلامتهم وتسهيل كافة إجراءات دخولهم إلى الدولة، وتجنب حالات إرجاع العامل لبلده في حال عدم لياقته، فضلاً عن تدقيق وتوثيق عملية توظيف العمال علما بأنه تم تعيين منظمة العمل الدولية كمستشار للمشروع حرصاً على تطبيق أفضل المعايير الدولية في مجال العمل، ولمزيد من توفير الحماية لحقوق العمال.

٤- وينفذ المشروع على عدد من المراحل، تشمل في المرحلة الأولى التي تم تنفيذها الدول التالية (سريلانكا

> **الاتفاقية بين «وزارة التنمية» و«حقوق الإنسان» لتحسين رعاية العمالة الوافدة وتوعيتهم لتحقيق المصلحة العامة**

> **يحق لكل شركة لديها ٣٠عاملاً إنشاء لجنة مشتركة أو أكثر بإرسال إخطار لوزارة التنمية**

-باكستان - النيبال - بنغلادش - الهند)، وسوف يتم تنفيذ المرحلة الثانية لاحقاً وتشمل الدول التالية (المغرب-تونس-كينيا-اثيوبيا-الفلبين).

٥- انشاء صندوق دعم وتأمين العمال، والغرض من إنشاء الصندوق هو وضع آلية تضمن استيفاء العمال لحقوقهم المالية المقضي بها من لجان فض المنازعات العمالية.

٦- تفعيل لجان فض المنازعات بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية لتسريع عملية التقاضي وتيسير الإجراءات فيما يتعلق بالمنازعات العمالية.

٧- انشاء قسم حماية الأجور بإدارة تفتيش العمل، الذي يراقب عملية سداد المستحقات المالية للعمال في المواعيد المحددة، وذلك بالتنسيق مع مصرف قطر المركزي.

٨- إحداث العديد من التعديلات على قانون العمل والقرارات الوزارية، مع تشديد العقوبات على المخالفين للقانون والتي تصل الى الحبس والغرامات المالية.

❖ وتم توقيع اتفاقية تعاون فني مع مكتب منظمة العمل الدولية، وذلك في إطار جهود حكومة دولة قطر الرامية إلى تنفيذ العديد من الإصلاحات المتعلقة بقوانين

> لجنة فض المنازعات العمالية نتج عنها تيسير الإجراءات وتسريع عملية التقاضي

ولوائح العمل، فضلاً عن توفير الضمانات الإضافية التي تعزز من حقوق العمال وتحميها، وقد تم وضع الاتفاق كنتيجة للمشاورات التي جرت بين دولة قطر ومنظمة العمل الدولية.

❖ **ماهي أهم التحديات التي توجهونها في سبيل توعية السلوك العام تجاه التعامل مع العمال؟**

- إن العمالة الوافدة المتواجدة في دولة قطر متنوعة الجنسيات والثقافات، وقد حرصت الحكومة متمثلة في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية على التنسيق المستمر مع سفارات الدول العاملة في قطر ومنظمات المجتمع المدني، لتوعية الوافدين وارشادهم للسلوك الأمثل، وذلك من خلال اللجان المشتركة التي يتم تشكيلها حالياً في الشركات، أو عقد الندوات والإشراف على إقامة الأنشطة والاحتفالات في مقار إقامة العمال، كما يقوم مفتشو العمل بالإرشاد والتوجيه اللازمين أثناء الزيارات التفتيشية، وذلك إيماناً من المسؤولين في الدولة بأن العمالة الوافدة تعتبر شريحة هامة ضمن النسيج الاجتماعي.

❖ **هل لمستم ارتفاعاً في مستوى التفاعل الإيجابي مع هذه التشريعات من قبل الشركات مع هذه التشريعات؟**

- الكثير من الشركات والجهات في الدولة تفاعلت بشكل كبير وإيجابي عند تطبيق التشريعات الجديدة، كما أن نسبة أو عدد المخالفين والتزامهم بالأحكام الجديدة تعتبر قليله جداً.

❖ وقعتم في وزارة العمل مع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في يوليو الماضي اتفاقية تعاون مشترك بهدف نشر ثقافة حقوق الانسان وتعزيزها ماهي أهم الآليات التي تم وضعها لتنفيذ أهداف هذه الاتفاقية؟

وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية وقعت على مذكرة تفاهم مع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان للتعاون وتبادل الخبرات فيما يتعلق بشؤون العمالة الوافدة وتحسين رعايتهم وتوعيتهم في دولة قطر لتحقيق المصلحة العامة وسيتم وضع آلية مشتركة تعزز التنسيق بين الجهتين وفقا لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والاستراتيجية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢.

من خلال هذا المحور ماهي أهم الإضاءات التي يمكن أن تكشف لنا ما حققته اللجان التالية منذ إنشائها:

أولاً: لجنة فض المنازعات العمالية؟

تم إنشاء لجان فض المنازعات العمالية كخطوة ريادية في المنطقة قامت بها دولة قطر لتقديم المزيد من الدعم لحق العامل في التقاضي عند استنفاد الطرق الأخرى لفض المنازعات، وهي الخطوة التي نتج عنها تسريع عملية التقاضي وتيسير الإجراءات فيما

> صندوق دعم وتأمين العمال آلية تضمن استيفاء العمال لحقوقهم المالية

يتعلق بالمنازعات العمالية، حيث يتم الفصل في كافة المنازعات التي تنشأ بين العمال والمنشآت الخاضعة لقانون العمل وقانون المستخدمين في المنازل خلال ثلاثة أسابيع فقط كحد أقصى.

ثانياً: اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر؟

- تعمل دولة قطر جاهدة للتصدي لكافة صور الاتجار بالبشر، وذلك من خلال اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، حيث تم إصدار قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ كما تم انشاء دار الرعاية الانسانية التابعة للجنة، والتي تختص بتقديم المساعدة والحماية المطلوبين لضحايا الاتجار بالبشر والعمل على اعادة تأهيلهم وادماجهم في المجتمع، كما استضافت دولة قطر مؤتمر الانتربول العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر و تهريب المهاجرين ضمن فعاليات النسخة الخامسة من المؤتمر، وقد أسهمت الإصلاحات سالفة الذكر ووضع العقوبات الرادعة على المخالفين، في نشر الوعي ضد كافة أشكال جريمة الاتجار بالبشر.

ثالثاً: اللجان العمالية المشتركة؟

- بناء على أحكام قانون العمل رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤ تم اعتماد القرار الوزاري رقم (٢١) لسنة ٢٠١٩ بتنظيم شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمال في اللجان المشتركة ويحق لكل شركة لديها ٣٠ عاملا أن تنشئ لجنة مشتركة أو أكثر وذلك عن طريق إرسال إخطار لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية وتتم الانتخابات بحضور ممثل عن الوزارة.

❖ **تستضيف الدوحة منذ أبريل ٢٠١٨ مكتب منظمة العمل الدولية ماهي أهداف هذا الفريق؟**

- يهدف هذا الفريق إلى تحقيق المبادئ والحقوق الأساسية المتعلقة بالعمل من خلال خمسة مجالات عمل، وسيتم ذلك على وجه التحديد من خلال الأهداف المباشرة الخمسة التالية:

١. تحسين نظام دفع الأجور

٢. تحسين نظم تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنيتين،

٣. تنفيذ نظام تعاقدي يحل محل الكفالة وتحسين ظروف العمل واجراءات توظيف (استقدام) العمالة،

٤. زيادة الوقاية والحماية والملاحقة القضائية ضد العمل الجبري

٥. تعزيز آليات الشكاوى.

٦. وزارة العمل يقع على عاتقها دور كبير وهام في تحقيق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ ما هي أهم الاستراتيجيات التي تم رسمها في سبيل تنفيذها؟

٧. هناك عدد من المشاريع الرئيسية يتم تنفيذها في هذا الإطار حالياً وهي كالتالي:

٨. تعزيز نظام حماية الأجور

٩. تطبيق الحد الأدنى للأجور

١. انشاء اللجان العمالية المشتركة

٢. تطوير آليات الاستخدام.

٣. تحسين الآليات لتقديم الشكاوى.

٤. وصف وتصنيف العمالة الوافدة وفقاً لمستوى المهارة.

وهناك مشاريع الوزارة تعتبر جهة مساندة فيها وهي كالتالي:

> (٦) مشاريع رئيسية يتم تنفيذها في إطار تحقيق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠

- مشروع السلامة والصحة المهنية: ضمن مشاريع استراتيجية وزارة الصحة، ويشمل
- وضع قواعد بيانات موحدة لحوادث وإصابات ووفيات العمل والأمراض المهنية
- وضع سياسة وطنية للسلامة والصحة المهنية.
- وضع خطط واستراتيجيات لضمان امتثال المنشآت لإجراءات السلامة والصحة المهنية.
- التوعية والتثقيف والتدريب بشأن السلامة والصحة المهنية.

❖ **ما هو طموحكم في الفترة المقبلة لمزيد من الارتقاء بحماية حقوق العمال في دولة قطر؟**

- خلق بيئة عمل آمنة لاستقطاب وتشجيع العمالة الماهرة للعمل وجذب الاستثمارات بالدولة.

حرية الإعلام في سياق حقوق الإنسان

مرت حقوق الانسان بعديد المراحل والمحطات التاريخية والفكرية التي ساهمت في إنتاج منظومة حقوقية متماسكة فكريا وقانونيا، فنمى بعد ذلك الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان وصارت تمُثل قيمة مستهدفة من النظام القانوني الدولي، حيث أصبح تقييم سلوك الحكومات بمدى احترامها لحقوق الإنسان من الأمور الشائعة على المستويين الداخلي والدولي، وأصبح تقييم النُظم الاجتماعية والاقتصادية ذاتها يخضع لما تحققه تلك النظم لمواطنيها من حقوق وحريات.١ ومع ما شهده العالم ويشهده إلى اليوم من أزمات متتالية سواء سياسية أو اقتصادية، وبالنظر إلى عديد التقارير الدولية والوطنية ذات الصلة بحقوق الانسان في عديد الدول من العالم , أطلقت منظمة العفو الدولية في تقريرها لعام ٢٠١٥-٢٠١٦ صيحة فزع عالمية أشارت فيها إلى التوجه المخيف والمتصاعد لتقويض حقوق الإنسان و انتهاكات مُمنهجة لحقوق الانسان و تزايد الاعتداءات على النشطاء والمحامين والصحفيين وغيرهم ممن يعملون للدفاع عن حقوق الإنسان وبخاصة الحق في حرية الرأي والتعبير .

تُعتبر حرية الرأي والتعبير مكوناً من مكونات الحق في الاعلام و الذي تم الاشارة إليه في روح القانون الدولي لحقوق الانسان عبر التنصيص عليه في أغلب الصكوك والمواثيق الدولية وأبرزها الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أكد في المادة ١٩ منه على الحق في حرية الرأي والتعبير إذ نصت بوضوح على أنه «لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفى التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود»

١- الالتزام الدولي بحماية حقوق الانسان ... الطبيعة والمضمون ,حساني خالد، الشعب،٢٠١٦/٠٧/١٢ , https://bit.ly/2G32f3Q

وكما يُلاحظ في هذه المادة فإن حرية الرأي والتعبير تعتبر حقا أصيلا لكل شخص شأنها شأن جميع الحقوق الأخرى، وتشير عبارة دون مضايقة إلى عدم جواز الحد من هذا الحق والمساس به مهما اختلفت طرق التعبير ووسائل تناقل الأفكار والأخبار. ولعل الناظر في صيغة الإطلاق التي جاءت في منطوق هذه المادة قد يتبادر لذهنه عدم إمكانية تحديد هذه الحرية في حال ما قادت الى المساس بحرية الغير .وهو ما تم توضيحه في الفقرة الثالثة من المادة ١٩ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي استتبعت ممارسة الحق في اعتناق الآراء والحق في حرية التعبير بواجبات ومسؤوليات خاصة, بحيث ٢] تم اخضاعها لبعض القيود شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم و لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة. ولعل هذا الشرط الأخير كان مدخلاً لعديد الحكومات للحد من ممارسة هذه الحقوق والحد من صلاحيات الإعلام عبر طريقتين: إما عن طريق التحكم في الإعلام والتقييد من استقاء المعلومة أو من خلال سياسة الإلجام والقمع وهي طُرق لم يعد بالإمكان أن تكون مفيدة في عصر العولمة وانتقال العالم من الإعلام الرسمي الذي يعتمد على مصدر وحيد لاستقاء المعلومة وهو المصدر الحكومي إلى فضاء الإعلام التشاركي ووسائط التواصل الاجتماعي فصار كل مواطن هو صحفي بالضرورة , إذ يمكنه البحث عن المعلومة والوصول إليها ونشرها ليصير بدوره مصدراً

للأخبار والمعلومات في إطار حلقة فريدة خلقتها الثورة التكنولوجية الحديثة .

لقد عرّف أغلب القانونيين والحقوقيين الحق في الإعلام انطلاقاً من المادتين السابقتين على أنه: حق الأفراد والجماعات والشعوب في الحصول على الأنباء والأفكار ومختلف أنواع المعلومات الصحيحة وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بشتى الطرق المشروعة الممنوحة، سواء كانت مكتوبة أو مطبوعة أو بأي قالب فني أو بأي وسيلة كانت دونما أي اعتبار للمكان الجغرافي أو الحدود، لتعزيز المشاركة في توجيه الرأي العام وصناعة القرار وتحقيق التنمية» ويتضح من خلال هذا التعريف أن هناك تقاطعات عديدة بين الإعلام وحقوق الانسان في علاقة تأثر وتأثير مردها إلى:

أولاً: اعتبار الاعلام حق من حقوق الإنسان تدخل في مكوناته العديد الحقوق الأخرى على غرار حرية الرأي والتعبير وحق تداول الأخبار والمعلومات وحق النفاذ إلى المعلومة وغيرها .

ثانياً: اعتبار الإعلام دعامة حقيقية لحقوق الإنسان من حيث دعم حقوق الإنسان وتسليط الضوء على القضايا الإنسانية والمناصرة والدفاع على الحريات وحقوق الأقليات العرقية والدينية وتعزيز حق الإنسان في التنمية.

من المهم في ختام هذا المقال أن يتم التذكير بالتوصيات التي تم تقديمها في ختام مؤتمر «حرية التعبير: نحو مواجهة المخاطر» الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصحفيين والمعهد الدولي للصحافة في عام ٢٠١٨ والذي ذكّر بأهمية العودة إلى مقتضيات الصكوك والمواثيق الدولية والإيمان بمنظومة حقوق الإنسان واعتبار حرية الرأي والتعبير والحق في الإعلام مقومات بناء وتنمية على جميع الأصعدة، وكانت أبرز هذه التوصيات:

أولاً: يجب الاعتراف بجميع التوصيات والعهود والإعلانات والقرارات التي أصدرتها أو أقرتها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة واليونسكو.

ثانياً: الاعتراف بحق المنظمات الإعلامية في الإبلاغ بحرية ودون تدخل من جانب الحكومة والسماح للمواطنين بالحصول على المعلومات ذات الصلة بالحكومة ومؤسساتها في سبيل تحقيق الشفافية والمساءلة.

ثالثاً: يجب الحد من تقييد إمكانية وصول وسائل الإعلام ووضع حدود للإبلاغ والحصول على المعلومات وضمان الشفافية والاستقلالية في البت في القرارات المتعلقة بالنشر.

رابعاً: يجب على الحكومات والمنظمات الإعلامية العمل على تحدي خطاب الكراهية، والإيمان بتشجيع تعددية الأفكار والأيديولوجيات كأحد الحلول لمواجهة التعصب والتحيز.

اعداد : وائل الدخيلي

باحث بقسم الدراسات والبحوث

حـق الطفـل فـي بيئـة إلكترونيـة آمنـة

اعداد: الدكتور نشأت مفضي المعاسفة
مستشار قانوني وأمني - دكتوراه في القانون المقارن
ماجستير عدالة جنائيه وماجستير قانون عام

المقدمـــة :

نصـت العديد من الاتفاقيات الدولية على حقوق الطفل، وتشـمـل هـذه الحقـوق الحـق فـي التعليـم، والحـق في الصحة، والحق في حياة أسرية سليمة، والحق في الحماية من الأذى والإساءة، والحق في ممارسة الألعاب بالاضافة إلى العديد مـن الحقـوق، وبالطبع فـان هنالك مبادئ عامة تدعم جميع هـذه الحقوق منها: «أن تكون مصالح الطفل اعتباراً أساسياً في جميع القرارات المتعلقة به»[1]، والمتفحص لما اقرته اتفاقية حقوق الطفل من حق الطفل في ممارسة الألعاب يدرك انها تتحدث عن الألعاب التقليدية اذ ان الاتفاقيـة صدرت فـي عام ١٩٨٩ ولم تكن آنـذاك ألعاب إلكترونية بحجـم ما نراه اليوم من انتشار واسع .

أن التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات – وتحديـداً تـلك المرتبطـة بشبكـة الانترنت - ساهـم بشكـل واسع بارتفـاع أعـداد مستخدميهـا وخاصـة فئة الاطفال الذين بـات جُل اهتمامهـم منصـب عـلى «الألعـاب الإلكترونـية» اذ أُغرقت الأسواق والمحلات التجارية بأجهزة الألعاب الإلكترونيـة المتنوعـة الاشكال والاحجام، وتتوفر الألعاب الإلكترونية على شكل اقراص مدمجة وكذلك يمكن ترحيل ونقل العديد منها عبر وحدات تخزين الذاكرة (الفلاش ميموري) من جهاز الى اخر، ويكاد لا يخلو موقع إلكتروني مـن الألعـاب المجانيـة كأسلوب دعائي لأستقطاب المزيد مـن المتصفحين لتلك المواقـع، وقـد أرتفعت أعداد شركـات انتاج الألعـاب الإلكترونية بعد انتشـار جهـاز الموبايل، حتـى باتت هـذه الألعـاب عـند الكثيرين من اطفالنا من الأساسيات التي لا يمكن الاستغناء عنها، فباتت الشغل الشاغل لهم بعد أن استحوذت على قلوبهم وعقولهم.

(١) للمزيد حول حقوق الطفل انظر : اتفاقية حقوق الطفل، اعتمدتها الجمعية العامة بقرارها ٤٤/٥٢ المؤرخ في ٥٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩، بدأ نفاذها في ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ بموجب المادة ٤١ .

ولا يخفى علينا ان للألعاب الإلكترونية فوائدها ومنها تعلم السعي للفوز عبر التنافس، وخوض المغامرات، والتسلية، وتكوين الصداقات، وحب الأستطلاع، والشعور بمتعة تحقيق الأنجازات، كذلك تمكن الطفل من كسر حاجز الخوف في التعرف على صداقات جديده عبر العالم، هذا بالاضافة إلى وجود ألعاب تعليمية وتثقيفية لها اثارها الايجابية والتي باتت تعد ضمن مناهج بعض المدارس حول العالم.

اما عند الحديث عن الآثار السلبية والمخاطر لممارسة الألعاب الإلكترونية فأن القائمة تطول فهناك الأضرار الصحية، والاضرار الأجتماعية، والأضرار التي تمس الاخلاق والأضرار التي تمس الدين والأضرار ذات المخاطر الجرمية المتنوعة.

اهمية الدراسة : من خلال هذه الدراسة سنقوم بمناقشة اشكالية «المخاطر الجرمية المستحدثة والمرتبطة بالألعاب الإلكترونية وتصفح شبكة الانترنت، وخطرها على الطفل وحقه في اللعب في بيئة آمنة»، ومن خلالها يمكن لنا الوصول الى نتائج وتوصيات تساهم في الحد من ذلك.

اهداف الدراسة: إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تسليط الضوء على مخاطر شبكة الانترنت والالعاب الالكترونية على حق الطفل في مزاولة التصفح واللعب دون التعرض لمواد قد تؤثر على نشئته سلباً او قد يتعرض من خلالها للاستغلال .

واعتمد الباحث في هذه الدراسة اسلوب المنهج الوصفي التحليلي وتم تقسيمها الى المبحثين التاليين :

المبحث الأول تحت عنوان: ماهية الألعاب الإلكترونية وتصنيفاتها .

المبحث الثاني تحت عنوان: الألعاب الإلكترونية كوسيلة لأنتهاك حق الطفل في بيئة الكنرونية آمنة.

المبحث الاول
ماهية الألعاب الإلكترونية وتصنيفاتها

أولاً: ماهية الألعاب الإلكترونية :

الألعاب الإلكترونية هي صناعة الحاضر والمستقبل وهي الأكثر رواجاً بين فئة الاطفال والشباب حيث قدرت قيمتها بنحو ٧٨,٦١ مليار دولار في عام ٢٠١٧م، وتشير التقارير الى ان قيمتها ستصل الى أكثر من ٩٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٠م، وأن هناك أكثر من ٢,٥ مليار لعبة

فيديو من جميع أنحاء العالم والعدد في تزايد[٢] .

عرفت الألعاب الإلكترونية على أنها: ملف لوسائط متعددة يتضمن غالباً صور، أصوات، وعروض مع مزيج خاص من الرسومات واللقطات تعطي للمستخدم الإحساس بالأماكن والعقبات والأعداء والاصدقاء، بالاظافة إلى القدرة على الاستجابة لأوامر معينة من المستخدم مما يعطي للمستخدم قدر خاص من المتعة والتحدي[٣].

كما عرفت بأنها : ألعاب يتم اللعب فيها عن طريق جهاز إلكتروني، وتمتاز غالباً باستخدام المؤثرات الصوتية والبصرية والتركيز على إحراز النقاط أو إتمام المهمة والانتقال لمرحلة أخرى تحقيقاً لأهداف محددة[٤].

ويعرفها الباحث على انها: ألعاب برمجية رقمية متنوعة يتم تشغيلها من خلال أجهزة تشغيلية مختلفة عبر المواقع الإلكترونية الموجوده على شبكة الانترنت، وعبر اقراص مدمجة، وتستهدف كافة الفئات العمرية وخاصة فئة الاطفال .

ثانياً: الغايات الأساسية للألعاب الإلكترونية :

تنقسم الألعاب الإلكترونية إلى عدة أقسام ابرزها قسم تعليمي متنوع (أدبية، ثقافية، رياضية، فيزيائية،.....الخ)، وقسم ترفيهي متعدد الاهداف سلباً وايجاباً، وهنالك عناصر تقوم عليها الألعاب الإلكترونية التعليميه وهي (هدف اللعبة، والقواعد الخاصة بها، وعنصر المنافسة والتحدي والخيال وعنصر التسلية)[٥]، وتتشابه عناصر الألعاب الإلكترونية الترفيهية ببعض العناصر مع الألعاب الإلكترونية التعليمية الى ان الألعاب الإلكترونية الترفيهية حملت في طياتها خطورة حقيقية سواء تلك

(٢) الخبير أمناي آفشكو، مقال بعنوان حقائق عن الألعاب الألكترونية، مجلة امناي، ابريل ٢٠١٩م، ص: ١.

(٣) مديرية الشباب والرياضة الجزائري من خلال موقعهم الالكتروني: http:// www.mjksar-ainsefra.com الجزائر.

(٤) أستاذ مندور عبد السلام. أساسيات إنتاج واستخدام وسائل وتكنولوجيا التعليم. دار الصميعي للنشر والتوزيع. الرياض. السعودية (٢٠٠٦)

(٥) للمزيد انظر : http://www.elearning-arab-academy.com/edu-games.html

التـي تمارس من خـلال الأجهـزة المخصص لها (البلاي ستيشن، الاكس بوكس، وغـيرها) أو من خـلال اجهزة الموبايـل، واخطرها تلك التـي تمارس بشكل مباشر عبر الانترنـت Online والتـي يستطيع فيها اللاعب (الطفل خاصة) ان يتعرف على الاخرين ويشاركهم اللعب وهو جالس في مكانه لا يعرف عنهم سوى القاب اكثرها وهمية، مما يزيد من خطورة استدراجهم الى جرائم خطرة سنأي اليها لاحقاً في هذه الدراسة .

والتساؤل الذي يثار هنا ما هي الأسباب التي تدعو غالبية الاطفال لممارسة الألعاب الإلكترونية بشكل مفرط، فنجد ان ابرزها هو ان اللعب ميول فطري لدى الاطفال وهو حق نصت عليه العديد من الاتفاقيات وخاصة اتفاقية الطفل التي ذكرناها سابقاً، كما انها وسيلة للطفل للتواصل مع نضرائه من الاطفال واللعب معهم، وهي وسيلة لقتل الفراغ الذي ينجم عن انشغال الأب والام في تأمين لقمة عيش كريمة لهم ولاطفالهم، وهي غير مرتبطة بزمن محدد فيستطيع الطفل اللعب في أي وقت يرغبه ولأي مدة يريدها وذلك مع غياب الرقابة من الاهل، كما ان جودة المؤثرات السمعية والبصرية التي تحملها هذه الألعاب تزيد من دافعية الاطفال الى اللعب، بالاضافة الى التحديات التي تطرحها هذه الألعاب عبر مراحل اللعب التي تجعل الطفل متعلقاً بها، ومن الجدير بالذكر ان شركات الألعاب الإلكترونية تقرأ جيداً الأراء التي يقدمها الاطفال وتستعين بها لتحديث برامجها لتتوافق مع خيالهم الواسع غير المحدود .

وبلا ادنى شك فان للألعاب الإلكترونية ايجابيات كثيرة منها: انها تشجعهم على المزيد من التأمل والتفكير الايجابي، والتحدي وتجاوز العقبات والتفكير بالحلول الإبداعية .....الخ، الا ان الآثار السلبية المرتبطة بها كبيرة لا يمكن التغاضي عنها اذ انها تشكل مساساً في حق الطفل في اللعب في بيئة إلكترونية آمنة حيث باتت تشكل خطراً حقيقياً، وهاجساً لأولياء الامور وللجهات الامنية والجهات المهتمة في حماية حقوق الطفل وحرياته الاساسية .

ثالثاً: التصنيف الدولي للألعاب الإلكترونية واثرها في حماية الاطفال :

في الغالب يقوم الوالدين بشراء الألعاب الإلكترونية لاطفالهم من الاسواق والمكتبات واحياناً عبر الشبكة الإلكترونية ودون امعان النظر بمحتوى هذه الألعاب، واذا رغب الوالدين التعرف على محتواها يقومون بقرأة التعليمات التي لا يظهر منها سوى الفئة العمرية وصوراً ورموزاً بعضها مفهوم وكثيراً منها غامض، والسؤال المطروح هنا كيف نميز بين الضار والنافع منها؟ وما هي اللعبة المناسبة التي تحتوي بيئة إلكترونية آمنة ليمارس اطفالنا حقهم الاصيل في اللعب؟.

للاجابة على ذلك يمكن القول ان هنالك مرجعان عالميان لتصنيف الألعاب الإلكترونية بهدف إرشاد الوالدين بخصوص محتوى اللعبة الإلكترونية والسن المناسبة لممارستها، وهما: الأول مجلس تصنيف الألعاب الترفيهية الأمريكي، والثاني «نظام معلومات الاتحاد الأوروبي للألعاب وفيما يلي بيان لهما :

الاول: مجلس تصنيف الألعاب الترفيهية لأمريكي ((ESRB Entertainment Software Rating Board : ومن خلال زيارة الموقع الإلكتروني http://www.esrb.org الخاص في مجلس تصنيف الألعاب الترفيهية Entertainment Software Rating Board نشاهد التصنيفات التاليه والتي تحتوي على صور ورموز توضع على الألعاب الإلكترونية ولكنها لا تضع تفسير لها ولمعانيها، حيث اضع بين ايديكم

DOOHDLIH LRAE: محتوى اللعبة الإلكترونية مناسب للأطفال الذين أعمارهم ثلاث سنوات أو أكبر.

ENOYREVE: المحتوى مناسب للأطفال الذين أعمارهم ٦-سنوات واكثر، ويشير إلى أن اللعبة قد تحتوي على بعض من الرسوم المتحركة والخيال ومقدار قليل من العنف، أو فيها استخدام بعض الألفاظ غير المرغوب فيها.

ENOYREVE ١٠+: أن محتوى اللعبة مناسب للأطفال الذين أعمارهم عشر سنوات أو أكبر. وهذا التصنيف يشير إلى أن اللعبة قد تحتوي على مزيد من الرسوم المتحركة والخيال، أو أنها قد تحتوي على مقدار متوسط من العنف أو فيها استخدام لعدد من الألفاظ اللغوية (الكلمات) غير المرغوب فيها.

NEET: محتوى اللعبة الإلكترونية مناسب للشباب الذين أعمارهم ثلاث عشرة سنة أو أكبر. وهذا التصنيف يشير إلى أن اللعبة الإلكترونية قد تحتوي على مشاهد عنف، أو أن فيها مواضيع موحية أو موجهة، أو نكت قوية، أو قليل من سفك الدماء، أو أن فيها محاكاة للقمار، أو استخدام ألفاظ نابية.

ERUTAM: محتوى اللعبة الإلكترونية مناسب للشباب الذين أعمارهم سبع عشرة سنة أو أكبر. وهذا التصنيف يشير إلى أن اللعبة الإلكترونية قد تحتوي على مشاهد عنف قوية، أو مشاهد قاسية ووحشية وسفك للدماء، أو أن فيها محتوى جنسيّاً، أو لغة هابطة.

YLNO STLUDA: محتوى اللعبة الإلكترونية مناسب للشباب الذين أعمارهم ثماني عشرة سنة أو أكبر. وهذا التصنيف يشير إلى أن هذه اللعبة الإلكترونية قد تحتوي على مشاهد مطولة من العنف الشديد، أو مشاهد مطولة ووحشية لسفك الدماء، أو أن فيها عريّاً أو ممارسات جنسية.

(٦) انظر: مجلس تصنيف الألعاب الترفيهية Entertainment Software Rating Board http://www.esrb.org

الثاني: نظام معلومات الاتحاد الأوروبي للألعاب وفيما يلي نستعرض توصيف المحتوى الخاص بالألعاب الإلكترونية المعتمدة لدى الاتحاد الاوروبي وعلى النحو التالي [٧]:

Drugs تشير إلى وجود مشاهد فيها تعاطٍ للمخدرات.

Fear يوجد مشاهد مخيفة ومرعبة للأطفال.

noitanimircsiD توجد مشاهد تشجع على التمييز العنصري.

egaugnaL daB يحتوي على لغة أو ألفاظ هابطة.

gnilbmaG يوجد مشاهد تعلم أو تشجع على ممارسة القمار.

ecneloiV يوجد مشاهد عنف أو أعمال وحشية.

ytiduN وجود مشاهد تشتمل على عري؛ بما في ذلك بعض الأوضاع الجنسية.

xeS يشير إلى وجود مشاهد تشتمل على ممارسات جنسية.

enilnO يشير إلى أن اللعبة يمكن ممارستها عبر الإنترنت.

إن التصنيفات السابقة التي فسرت ووضحت –الى حد ما - الرموز التي تحملها الألعاب الإلكترونية تثبت ان الكثير من هذه الألعاب تحمل في طياتها اعتداء واضحاً وصارخاً لحقوق الطفل وتحديداً حقه في بيئة آمنة خالية من التميز العنصري والعنف وآمنه من التعرض للاستغلال بشتى انواعه وخاصة الاستغلال الجنسي، اذ وجد الجناة في الألعاب الإلكترونية وسيلة سهلة لاصطياد ضحاياهم من الأطفال وهو ما سنبينه لاحقاً، ولا ننكر دور هذه التصنيفات في توضيح محتوى الألعاب الإلكترونية الا اننا نأمل في المستقبل القريب ان يكون هنالك تصنيف عربي موحد متفق عليه ويحاكي الثقافة الاسلامية والعربية ويوضح للجميع ما تحتويه هذه الألعاب، وان يكون معتمداً عالمياً حتى يكون ملزماً للشركات العالمية المنتجة للألعاب مع الاخذ بعين الاعتبار ان هنالك دولاً عربية بدأت بوضع تصنيفات لكن لم نرى لها اثراً على الألعاب الاكثر مبيعاً حول العالم والمتشرة في عالمنا العربي .

وكباحث أرى انه لا بد من موقف أممي واضح حول أهمية حماية الاطفال من مخاطر شبكة الانترنت وخاصة مخاطر الألعاب الإلكترونية، اذ ان خطرها بات واضحاً للعيان، وعلى الرغم من وفرة التشريعات والقوانين والاتفاقيات الدولية الا ان الحاجة الى قانون يحاكي المستجدات الجرمية على شبكة الانترنت والجرائم الناجمة عن الألعاب الإلكترونية أو بما تحملة من عنف أو اساءة لفظيه وعنصرية، واساءات دينية بات امراً ملحاً لما فيه من الوقاية والحماية وخاصة لاطفالنا وهم الحلقة الأضعف في هذه المعادلة.

المبحث الثاني

مخاطر الألعاب الإلكترونية على حق الطفل في بيئة إلكترونية آمنة

أولاً: الاتفاقيات الدولية التى تعنى بحماية حقوق الاطفال :

بداية نستعرض بعض الاتفاقيات التي اكدت على حقوق الاطفال وخاصة تلك المتعلقة بموضوع البحث، ومن بينها :

أ. اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩.

ب. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشان بيع الأطفال أو استغلالهم في البغاء وفي المواد الاباحية لسنة ٢٠٠١م .

ت. اتفاقية حظر أسوء أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، المعتمد من منظمة العمل الدولية بتاريخ ١٧/حزيران /يونيو ١٩٩٩.

ث. بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠م

جميع هذه الاتفاقيات سعت بشكل واضح وصريح الى توفير الحماية والرعاية اللازمة للأطفال وذلك منعاً لانتهاك حقوقهم ومنع وقوعهم ضحايا للاستغلال بكافة

(٧) نظام معلومات الاتحاد الأوروبي للألعاب، http://www.pegi.info الصفحة الرئيسيه ثم تصفح المرجع المعنون بـ :ماذا تعني الرموز https://pegi.info/ what-do-the-labels-mean.

اشكاله، واذا أمعنا النظر -على سبيل المثال لا الحصر- في اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩م نقرأ الاتي :

- إن الطفل هو **كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة،** ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه (المادة ١).
- تتعهد الدول الأطراف بأن **تضمن للطفل الحماية والرعاية اللازمتين لرفاهه**، وتتخذ، تحقيقا لهذا الغرض، جميع التدابير التشريعية والإدارية الملائمة (المادة ٣ فقرة ٢).
- لا يجوز أن يجرى **أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل** في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته (المادة ١٦ فقرة ١).
- تعترف الدول الأطراف **بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب** وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفى الفنون (المادة ٣١ فقرة ١) .

جميع ما سبق ذكره من اتفاقيات ونصوص تؤكد على ضرورة توفير وضمان بيئة آمنة للطفل خالية من التعرض للخطر أو اي تعسف مادي أو معنوي أو لأي انتهاكات في حقوقه الاساسية....الخ، الا ان اطفال اليوم هم الاكثر تعرضاً إلى كل ما سبق واكثر وذلك بسبب غياب الرقابة الحقيقية على الشبكة الإلكترونية بشكل عام والألعاب الإلكترونية بشكل خاص .

ثانياً: مخاطر الألعاب على حق الطفل في بيئة آمنة :

بداية لابد من وضع تعريف لـ(حق الطفل في بيئة إلكترونية آمنة)، ويمكن القول بانها حق الطفل بان يتصفح شبكة الانترنت وان يزاول الألعاب الإلكترونية دون أي تعرض تعسفي أو غير قانوني، ودون تعرضه لمواد تمس طفولته البريئة.

فمن المفترض ان يمارس الطفل العاباً لا تمس حقه في بيئة آمنة، الا ان الواقع امر مختلف، اذ لا يمكن حصر المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها مستخدمي الألعاب الإلكترونية وخاصة الاطفال، الا اننا سنسلط الضوء على بعضاً منها وعلى النحو التالي:

١. مخاطر سلوكية وصحية، واشكالها متعددة منها:

- **السلوك العنيف :** حيث ارتبطت نتائج هذه الألعاب خلال السنوات الماضيه بازدياد السلوك العنيف والقاسم المشترك هو العنف الذي تعرضه الألعاب الإلكترونية والتي يتم تقديمها للأطفال والمراهقين بصفتها نوعاً من أنواع التسلية والمتعة، حيث إن مشاهد العنف تختزن في العقل الباطن، وتخرج حينما تتيح لها الظروف الخارجية من خلال مثير يشجع العنف المختزن في العقل الباطن على الخروج ، وحري بالذكر هنا ان نرى اتساع اشكالية التنمر في المدارس التي لها ارتباط بما يشاهده الطفل من عنف اثناء لعبه ألعاب غالبيتها متصلة بقتل او تفجير اوضرب عنيف ودماء وشتائم .
- **محاكاة وتقليد أساليب جرمية:** المحاكاة والتقليد فهو نتيجة طبيعية لما يشاهده بشكل مستمر داخل هذه الألعاب خاصة ألعاب القتل والتعذيب، وسرقة السيارات والمنازل والتدمير والتفجير، والاعتداء على الآخرين اطفالا ونساء وبدون وجه حق، وشرب الخمر، والتدخين وتجارة وتعاطي المخدرات، اذ ان بعض

الألعاب يحتوي على كل ما سبق في لعبة واحده مؤدية بذلك إلى تعلم الأطفال امور في غاية الخطورة .

- **الانطواء الشديد وادمان الألعاب الإلكترونية:** اللعب المتواصل يؤدي إلى انعزال الطفل عن عائلته والحي الذي يقطن به وذلك لانشغاله باللعب المتواصل، ويأتي الادمان كنتيجة طبيعية لقضاء الساعات الطويلة في ممارسة الألعاب الإلكترونية فيصعب انتزاعها من بين ايديهم، هذا بالاضافة إلى أمراض كثيرة كجفاف العيون والام الظهر وغيرها [٨].

٢. مخاطر وقوع الأطفال ضحايا لجرائم الاستغلال الجنسي:

فكما نرى شهدت السنوات الأخيرة ازدياداً كبيراً في عدد مستخدمي شبكة الانترنت، اذ وصلت أعداد مستخدمي الشبكة الى أكثر من (٤) مليار مستخدم[٩]، كما لوحظ ان الجرائم الإلكترونية آخذة في الازدياد ومن بينها (جرائم إنتاج وبيع المواد الإباحية للأطفال – جرائم الاستغلال الجنسي عبر الشبكة)، والتي باتت من الأعمال الاجرامية التجارية المربحة[١٠]، وكما نعلم فان شبكة الانترنت تزخر بمواقع الألعاب الإلكترونية التي يقصدها الاطفال من كافة الفئات العمرية، حيث قام تجار الجنس باستغلالها وربط بعض تلك المواقع المرغوبة وخاصة مواقع الألعاب بمواقع اباحية، بل وقاموا بانتاج وتصميم ألعاب إلكترونية عبر مواقع وهمية بغية اصطياط اكبر عدد ممكن من الاطفال، وذكرت الإحصائيات ان متوسط عمر الأطفال الذين يتعرضون للمواد الإباحية لأول مرة هو ١١ عاما وان متوسط عمر الأطفال الأكثر اعتياداً على الدخول إلى تلك المواقع من سن ١٥ إلى سن ١٧ سنة - منهم أطفال لا يترددون في ذكر بياناتهم الشخصية والعائلية الحقيقية سواء عن طريق البريد الإلكتروني أو غرف الدردشة أو مواقع الألعاب الإلكترونية - كما ان هناك شخصيات كرتونية محببة إلى الأطفال يتم استغلالها لاصطيادهم إلى المواقع الجنسية[١١].

وتعد المواقع الإلكترونية المتنوعة وخاصة تلك التي تحتوي على ألعاب إلكترونية مواقع جذب كبير للاطفال وهي ايضاً محط انظار الجناة المتخصصين بارتكاب جرائم ذات ارتباط وثيق بهذه الفئة العمرية، وفيما يلي ابرز المواقع التي يمكن من خلالها ان يقع الأطفال ضحايا لجرائم الاستغلال الجنسي التي يمكن ان تؤدي بهم الى ان يكونو ضحايا للاتجار بهم بصورة بشعة [١٢]:

١. مواقع التواصل الاجتماعي: وهي كثيرة مثالها تويتر، فيس بوك، انستغرام..الخ، بالاضافة الى غرف الشات المباشر اثناء اللعب وغيرها، كل ذلك كان محط أنظار الجناة - تجار الجنس- اذ قاموا باستغلال هذه المواقع والدخول إليها بأسماء وأعمار ومعلومات وهمية وذلك لاستدراج ضحاياهم.

٢. تزوير المواقع المشهورة والمرغوبة للأطفال: اذ يقوم الجناة باستغلال أسماء المواقع التي يزورها اكبر عدد من الأطفال وخاصة مواقع للألعاب الإلكترونية ويعمدون الى بناء موقع إلكتروني مشابه بعد تغيير حرف مكان حرف أو رقم على اسم الموقع الأصلي، وخطأ بسيط في الطباعة يؤدي بالاطفال الى هذه المواقع، وبالتالي يقوم الجناة بالتواصل مع الاطفال بغية قنصهم في شبكة الاستغلال بكافة اشكاله.

٣. مواقع الألعاب الإلكترونية وهي الاكثر جذباً للاطفال سواء تلك التي توجد عبر الشبكة او تلك التي يتم الوصول اليها عبر الهواتف المحمولة او الاجهزة اللوحية (Play Store)، وما ينذر بالخطر ان بعض أولياء الأمور وعند شراء هذه الأجهزة لاطفالهم لا يدركون مخاطرها أو ليس لهم دراية بكيفية تعديل الأعدادات لاختيار الفئة العمرية الخاصة بأطفالهم، فتعرض لهم الشبكة عبر برامج Play Store ألعاب متنوعة ومنها ألعاب فيها خدش للحياء أو فيها ما لا يتناسب مطلقاً مع الفئة العمرية للطفل.

(٨) د. عبدالله بن عبدالعزيز الهدلق ،بحث حول تصور مقترح لاستحداث نظام إسلامي لتصنيف برمجيات الالعاب في ضوء مقاصد الشريعة ، الرياض بلا تاريخ، ص:٢٥

(٩) ليندساي ليدك، احصائيات وحقائق حول الانترنت، منشور على مجلة وموقعW العالمية بتاريخ ٨ /٢٠١٩م وللمزيد انظر : https://www.websitehostingrating. /com/ar

(١٠) منظمة اليونيسيف المكتب الصحفي، الاستغلال الجنسي للأطفال في مختلف أنحاء العالم ٢٠١٢.

(١١) مقال بعنوان مخاطر الانترنت على الأطفال دراسة بالأرقام عن المواقع الإباحية على الانترنت : مخاطر الانترنت على الأطفال بتاريخ ٢٥-٠٦-٢٠٠٩م، انظر المقال على الموقع : http://mbc٣forum.mbc.net/showthread.php?t=٢٠٦٩٨٠

(١٢) د.نشات مفضي المعاسفة وآخرون، جرائم الاستغلال الجنسي لأطفال والنساء عبر الانترنت، ص: ١٠٥ : ملاحظه هذا المؤلف للباحث نشر من خلال دار المنار للنشر الأردن، عمان ٢٠٠٦ م وانظر، د.نشأت المعاسفة واخرون ، الجرائم المستحدثة، مطابع كلية الشرطة، الدوحة، ٢٠١٨م، الفصل الثالث، الجرائم الألكترونية .

الخاتمة

رأينا فيما سبق بيانه أن العديد من الاتفاقيات نصت على حقوق الطفل، وشملت هذه الحقوق الحق في التعليم، والحق في الصحة، والحق في ممارسة الألعاب..الخ، الا ان الاتفاقيات اغفلت مسألة الانتشار الواسع والمتسارع للتكنولوجيا وخاصة تلك المرتبطة بالألعاب الإلكترونية والتي ساهمت بشكل كبير في تعرض الأطفال للعنف وللإستغلال وخاصة الاستغلال الجنسي الذي يعد انتهاكاً بشعاً لحقوق الطفل بالاضافة الى العديد من المخاطر كخطر الادمان، كما شاهدنا ان التصنيف الخاص بالألعاب الإلكترونية (الأمريكي والأوروبي) ليس سوى تصنيف يحاكي الثقافة الأمريكية والأوروبية ويغيب عنه الثقافة الاسلامية والعربية .

هذا و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١. ان هنالك ايجابيات من جراء لعب الاطفال الألعاب الإلكترونية الا ان هذه الايجابيات تتحقق من خلال متابعة حقيقية من الاهل والمدرسة والجهات المهتمة في نشأة الطفل.

٢. عدم وجود نظام تصنيفي عربي اسلامي معتمد دولياً وتلتزم به الشركات المنتجة للألعاب مما يعزز من انتشار الألعاب المسيئه وذلك مع غياب الرقابة القانونية الخاصة بالألعاب الإلكترونية .

٣. ارتفاع أعداد مستخدمي الانترنت وارتفاع أعداد المواقع المختصة بالألعاب الإلكترونية، دليل على ارتفاع الطلب عليها والاقبال المتزايد خاصة من فئة الاطفال مما ادى الى استغلالها من قبل مجرمي الاستغلال الجنسي والاتجار بالاطفال .

التوصيات :

١. أهمية التوعية الشاملة والمستمرة لكافة فئات المجتمع حول الألعاب الإلكترونية (الايجابيات والسلبيات) ووضع قائمة سوداء بالألعاب التي تؤدي الى الادمان أو الى العنف المفرط .

٢. أهمية الرقابة على مزودي خدمة الانترنت وكذا على شركات مواقع التواصل الاجتماعي وشركات تصنيع الالعاب الإلكترونية.

٣. التعاون الاقليمي والدولي في الحد من انتشار الألعاب التي تحمل في طياتها العنصرية والاساءة للأديان وانتهاك حقوق الانسان وخاصة الاطفال.

٤. أهمية الاتفاق على تصنيفي عربي معتمد من قبل كافة الدول العربية ويتم عرضه على الشركات الكبرى المنتجة للألعاب الإلكترونية والزامهم بمعايير تناسب الثقافة العربية والدينية.

٥. أهمية توضيح التصنيفات بشكل واضح للجميع (للاطفال، ولذويهم) .

٦. أهمية التأكيد على حقوق الطفل في اللعب في بيئة آمنة غير محفوفة بالمخاطر، وخاصة البيئة الإلكترونية التي باتت المكان الخاص باللعب للعديد من الاطفال .

قائمة المصادر والمراجع

١. د.علي جبار الحسيناوي، جرائم الحاسوب والانترنت، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، ٢٠٠٩م.

٢. د.نشـات مفضـي المعاسفـة، جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال والنساء عبر الانترنت، دار المنار للنشر، الأردن، عمان، ٢٠٠٦ م .

٣. د.نشأت المعاسفة ود.عبدالصمد سكره ، الجرائم المستحدثة وآليات التصدي لها، ط٢، مطابع وزارة الداخلية، كلية الشرطة، قطر، ٢٠١٨م.

٤. منـدور عبـد السـلام، أساسـيات إنتـاج واسـتخدام وسـائل وتكنولوجيـا التعليـم، دار الصميعـي للنشر والتوزيـع، الريـاض، السعودية (٢٠٠٦).

٥. المحامـي يونـس عـرب، جرائـم الكمبيوتـر والانترنـت، ورقـة عمـل مقدمـة إلـى مؤتمـر الامن العـربي ٢٠٠٢م، المركـز العـربي للدراسات والبحـوث الجنائيـة، ابـو ظبـي ٢٠٠٢م.

٦. د.عبدالله بـن عـبدالعزيز الهدلـق، إيجابيـات وسلبيـات الألعـاب الإلكترونيـة ودوافـع ممارسـتها مـن وجهـة نظـر طـلاب التعليـم العـام بمدينـة الريـاض، السـعودية بـلا تاريـخ.

٧. د.عـبدالله بن عبدالعزيز الهـدلق، تصـور مقترح لاستحـداث نظـام إسلامـي لتصنيـف برمجيـات الألعاب الإلكترونية فـي ضـوء مقاصـد الشريعة المتعلقـة بحفـظ الضروريات الخمـس، المملكة العربية السعودية، الرياض، بلا تاريخ .

- **مقالات منشورة عبر مواقع إلكترونية :**

أ. أمناي آفشكو، مقال بعنوان حقائق عن الألعاب الإلكترونية، مجلة امناي، ابريل ٢٠١٩م.

ب. خـبر بعنـوان «افضـل عـشرة موقـع للتواصـل الاجتماعـي» عـلى الموقـع : ديف بوينـت http:// www.dev-point.com بتاريـــخ ٣٠-٠٣-٢٠١٣م.

ت. مديريـة الشـباب الجزائـري مـن خـلال موقعهـم الإلـكترونـــي: http://www.mjksar-ainsefra. com

ث. الأكاديميـة العربيـة للتعليـم الإلكـتروني EAA (٢٠١٠)، الألعـــاب التعليميـــة: http://www. elearning-arab-academy.com/edu-games. html

ج. ا.منـــار الشهـري، انتـاج واستخـدام الوسائل التعليمية، بلا ت، ومنقول عن – Nora Almansour Presentation of (ESPY ٥٤٠) course. Supervised Professor: John Conney- Fall ٢٠٠٣ by

ح. د.عصام بن هاشم الجفري، خطبة بعنوان خطورة الألعاب الإلكترونيـة، علـى موقـع صـيد الفوائد http://www.saaid.net

خ. مجلس تصنيف الألعاب الترفيهية: http://www. esrb.org .

د. نظـام معلومـات الاتـحاد الأوروبـي للألعـاب: http://www.pegi.info

ذ. مقـال بعنـوان مخاطـر الانترنت علـى الأطفـال دراسة بالأرقام حـــول المواقـع الإباحيـة فـي الانترنت، ٢٠١٠م، الموقع : http://kenanaonline. com/users/mkhaled/posts/١٥٠٧٨٦

ر. المركز الصحفي لمنظمة اليونيسيف، تقرير حول حقائـق بشـأن الأطفـال بعنـوان: حمايـة الطفـل مـن العنـف والاستغلال والإيـذاء: http://www. unicef.org/arabic/media/٢٤٣٢٧_٤٩٣٦٨. html

ز. الموقـع الإلـكتروني لاحصائيـات مستخدمـي الانترنت http://www.internetworldstats.com

س. أ. ليندسـاي ليـدك، مقـال حـول احصائيـات وحقائـق حـول الانترنـت، منشـور عـلى مجلـة وموقـع W العالميـة، بتاريـخ ٨ /٢٠١٩م: https:// /www.websitehostingrating.com/ar

- **اتفاقيات دولية :**

أ. اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ .

ب. البروتوكـول الاختيـاري لاتفاقيـة حقـوق الطفـل بشـان بيـع الأطفـال أو اسـتغلالهم في البغـاء وفي المـواد الاباحيـة لسـنة ٢٠٠١م .

ت. اتفاقيـة حظـر أسوء أشكـال عمـل الأطفـال والإجـراءات الفوريـة للقضـاء عليها، المعتمد من منظمـة العمـل الدوليـة بتاريخ ١٧/حزيـران /يونيو ١٩٩٩.

ث. بروتوكـول الأمـم المتحـدة الخـاص بمنـع وقمـع ومعاقبـة الاتجـار بالأشخاص وخاصـة النسـاء والأطفـال المكمـل لاتفاقيـة الأمـم المتحـدة لمكافحـة الجريمـة المنظمـة عـبر الوطنيـة لعـام ٢٠٠٠م .

مع وفد من السفارة الأمريكية بالدولة

اجتمعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مقرها بوفد من السفارة الأمريكية في دولة قطر. برئاسة سعادة السيد/ وليم جرانت القائم بالأعمال بالإنابة، وحضور السيدة/ مارجون كامراني المسؤول السياسي في السفارة، والسيد/ إيهاب ميخائيل اختصاصي شؤون سياسية. وبحث الاجتماع سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتفعيل آليات تبادل الخبرات والتجارب بين الجانبين والمتعلقة بالقضايا الحقوقية.

الدوحة: ٢١ اغسطس ٢٠١٩م

رسالة خطية من رئيس حقوق الإنسان بجمهورية مالي

استقبلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الأمين العام للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة، السيد/ تيرنو هادي تيام مفوض اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجمهورية مالي، حيث تسلمت اللجنة خلال اللقاء رسالة خطية من سعادة السيد/ مالك كوليبالي رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالجمهورية المالية تتعلق بأهمية التعاون المشترك في قضايا حقوق الإنسان وسبل تعزيزها وحمايتها وتفعيل آليات التعاون بين الجانبين.

الدوحة: ١٣ مايو ٢٠١٩م

أسم الكتاب : جرائم شبكة الانترنت والمسؤولية الجزائية الناشئة عنها

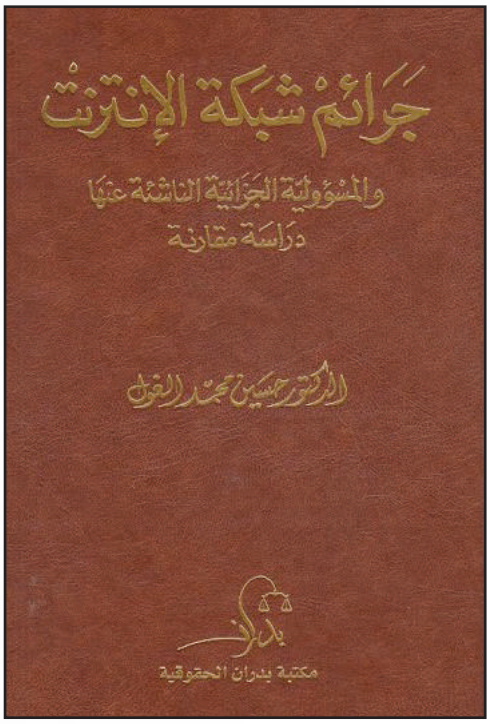

المؤلف / الدكتور حسين محمد الغول

السنة : ٢٠١٧

الناشر : مكتبة بدران الحقوقية

نبذه عن الكتاب :

تـــم التنـاول فـي هـذه الدراسـة جرائـم شبكة الانترنـت والمسـؤولية الجزائيـة الناشـئة عنها والتـي يطلق عليها وصف جرائـم تطال المعرفة، الاسـتخدام، الثقـة، الأمـن، الربـح والمـال، السـمعة، الاعتبـار، ومـع هـذا كلـه فخـي لا تطـال حقيقـة غـير المعلومـات، - بأشـكالها المتباينـة في البيئـة الرقميـة – تصبـح شـيئاً فشـيئاً المعرفـة، ووسـيلة الاسـتخدام وهدفـه . إن جرائـم الانترنـت بحـق هـي جرائـم العـصر .

وقد تناولت هذه الدراسة فـي قسمين، القسم الأول لبيـان التنظيـم القانـوني لجريمـة الإنترنـت أي الأحـكام العامـة للجريمـة، ثـم تخصيـص القسـم الثـاني لأهـم جرائـم الإنترنـت والمسـؤولية الجزائيـة الناشـئة عنهـا وللمسـؤولية الجزائيـة لمقدمـي الخدمـات الوسـطية على شـبكة الإنترنـت.

أسم الكتاب : إدارة الصراعات وفض المنازعات

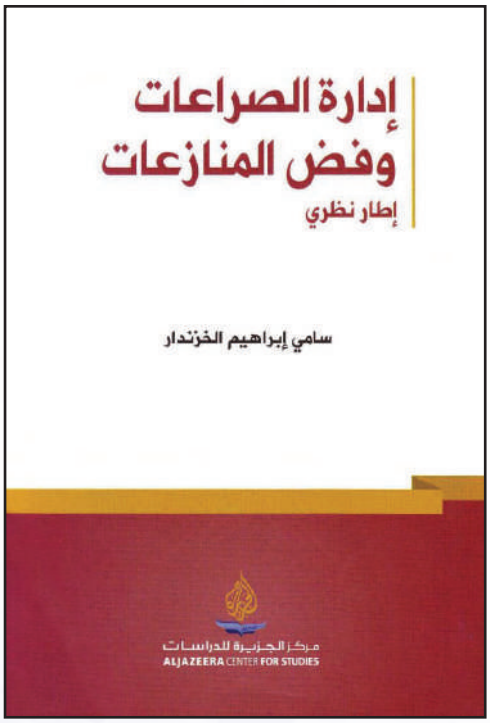

المؤلف / سامي إبراهيم الخزندار

السنة : ٢٠١٤

الناشر : الدار العربية للعلوم ناشرون

نبذه عن الكتاب :

يتناول هذا الكتاب بالتحليل والدراسة، المنظومة النظرية الشاملة لإدارة الصراعات، وفـض المنازعات داخـل الدولة الواحـدة ودارسـات السـلام، سواء على المستوى الدولي «الصراعات بين الدول» أو على المستوى الداخلي «الصراعات الأهلية» وتشمل هذه المنظومة دراسة المفاهيم والنظريات والأسس والقواعد المنهجية، لدراسات الصراع والسلام وفض النزاعات، بما فيها تطور الصراعات وتحليلها ، وأشكالها وأدواتها.

تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، بوصفها الجهة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الانسان بدولة قطر، بتلقي الشكاوى والتظلمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان والعمل على حلها وانصاف الضحايا والمتضررين، ويمُثل هذا الالتماس شكلا من أشكال هذه التظلمات والشكاوى بحيث يمكن لمُقدمهِ تسجيل بياناته الشخصية و تقديم وصف لنوع وحيثيات عملية الانتهاك التي مست حقا من حقوقه وذلك حتى يتسنى للجنة عبر خبرائها ومختصيها تكييف هذه الوقائع واتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع هذا الانتهاك.

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

طلب التماس

رقم الالتماس		تاريخ التقديم	
نوع الالتماس		الموظف المختص	

بيانات صاحب الالتماس:

الاسم		الجنسية	
الرقم الشخصي			
محل/ تاريخ الميلاد			
العنوان			
رقم هاتف المنزل:		الهاتف النقال:	
توقيع صاحب الالتماس			

بيانات مقدم طلب الالتماس (في حالة من ينوب عن صاحب الالتماس في تقديم الطلب):

الاسم		الجنسية	
الرقم الشخصي			
محل/ تاريخ الميلاد			
العنوان			
رقم هاتف المنزل:		الهاتف النقال:	
توقيع صاحب الالتماس			

ـ إجراءات قسم الاستقبال والتسجيل:

- اسم مدخل البيانات:

- التاريخ: **- التوقيع:**